تجربة النمور الآسيوية وإمكانية تطبيقها على الاقتصاد المصري

The Experience of the Asian Tigers and Their Applicability on The Egyptian Economy

دكتورة/ منى محمد الحسينى أحمد عمار(*)

مشكلة البحث:

يقوم البحث بدراسة قضية من أهم القضايا، آلا وهى قضية التنمية، وكيفية تحقيقها عن طريق الاستفادة من تجارب دول آخرى هى بالتحديد دول شرق آسيا التى استطاعت أن تجد لنفسها مكانا على الساحة الاقتصادية الدولية بفضل تبنيها لسياسات تنموية جديدة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على الكيفية التى من خلالها يتم الاستفادة من تجربة دول شرق آسيا فى تحقيق التنمية، خاصة وأن ظروف تلك الدول مشابهة لظروف الاقتصاد المصرى. ويتم ذلك من خلال التعرف على السياسات التنموية التى اتبعتها دول النمور الآسيوية ومدى امكانية تطبيق تلك السياسات على الاقتصاد المصرى.

فروض البحث:

يفترض البحث عدة فروض أهمها:

١) إن ظروف دول شرق آسيا «النمور الآسيوية» مشابهة لظروف الاقتصاد المصرى.

٢) إنه إذا ما أمكن تطبيق السياسات التنموية التى اتبعتها دول شرق آسيا فإن الاقتصاد المصرى سوف يحقق معدلات مرتفعة من التنمية مثل ما حققته تلك الدول.

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة جامعة الأزهر - فرع تفهنا الأشراف

أهمية البحث:

تأتى أهمية البحث من أهمية الموضوع الذى يتناوله، وهو تحقيق التنمية. والتى لم يستطيع الاقتصاد المصرى الى الآن تحقيق معدلات مرضية فيها بالرغم من تبنيه لسياسات مختلفة تهدف الى تحقيق تلك الغاية.

منهج البحث:

البحث يتبع المنهج الاستقرائى، حيث يتم فيه تجميع البيانات وتحليلها واختبار الفروض واستخلاص النتائج.

محتويات البحث:

مقدمة

المبحث الأول: التجربة التنموية للنمور الآسيوية

Development Experience of the Asian Tigers

المطلب الأول: النمور الآسيوية تعريفها وماهيتها.

Asian Tigers Are Defined And What They

المطلب الثانى: العوامل التى أدت الى نجاح تجربة النمور الآسيوية وأهم انجازاتها.

Factors That Led To The Successful Experience Of The Asian Tigers And The Most Important

المطلب الثالث: الأزمة التى عصفت بتجربة النمور الآسيوية «الأسباب والنتائج»

Crisis That Has Engulfed The Experience Of The Asian Tigers Causes And Consequences

المبحث الثانى: الوضع الحالى للاقتصاد المصرى

The Current Situation Of The Egyptian Economy

المطلب الأول: الملامح الرئيسية الحالية للاقتصاد المصرى.

Main Features Of The Egyptian Economy

المطلب الثانى: الأسباب المحددة للملامح الرئيسية للاقتصاد المصرى.

Specific Causes Of The Main Features Of The Egyptian Economy

المبحث الثالث: تجربة النمور الآسيوية وإمكانية تطبيقها على الاقتصاد المصري

The Experience of The Asian Tigers and Their Applicability On The Egyptian Economy

المطلب الأول: العوامل التى تعوق تحقيق التنمية للاقتصاد المصرى.

Factors That Prevent Development Of The Egyptian Economy

المطلب الثانى: كيفية الاستفادة من تجربة النمور الآسيوية .

How To Benefit From The Experience Of The Asian Tigers

مقدمة:

استطاعت دول شرق آسيا أن تلفت اهتمام العالم بتجربتها التنموية، إذ استطاعت أن تتحول من حالتها المتردية فى الستينات من القرن العشرين، وهى الحالة التى كان يصفها الاكاديميون بأنها «المأساة الآسيوية» إلى حالة «المعجزة الآسيوية» كما وصفتها تقارير المؤسسات الدولية فى مطلع التسعينات من القرن الماضى.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو:

كيف استطاعت هذه الدول أن تتحول من حالتها المأساوية إلى حالة المعجزة فى حقبة زمنية محددة؟

كيف أمكن لها أن تسابق الزمن وتحقق قفزة تنموية واقتصادية فى أقل من ثلاثين سنة؟

والسؤال الأكثر أهمية هو:

كيف يمكن للدول العربية ومنها مصر بصفة خاصة أن تتمكن من تحقيق معدلات تنموية مشابهة لتلك التى حققتها تلك الدول وخاصة وان ظروف الدول العربية ليس فقط مشابهة لظروف دول شرق آسيا فى فترة الستينات، بل كانت هناك دول عربية ظروفها أفضل بكثير من تلك الدول التى أبهرت العالم بما حققته من قفزة تنموية.

وهو ما جعلنا نجرى هذا البحث للتعرف على تجربة دول شرق آسيا فى التنمية أو التى يطلق عليها «النمور الآسيوية» فسوف نتعرف على هذه الدول ؟ وكيف أستطاعت تغيير حالتها التنموية من النقيض إلى النقيض؟ وهل هذه النمور الآسيوية نمور حقيقية تستطيع أن تنافس أقرانها من النمور القديمة؟ أم هى مجرد نمور على ورق كما وصفها البعض؟ خاصة بعد ما تعرضت لبعض العواصف.

كما سوف نتعرف على العوامل التى توافرت لتلك الدول لكى تنجح فى تحقيق تجربتها التنموية ؟ وهل هذه العوامل متوافرة للاقتصاد المصرى لكى يحقق تلك المعدلات التنموية المرتفعة؟

وأخيراً كيف يمكن أن نستفيد من التجربة الناجحة لهذه الدول فى مجال التنمية؟

المبحث الأول
التجربة التنموية للنمور الآسيوية
Development Experience Of The Asian Tigers

زاد الاهتمام العالمى فى الآونة الاخيرة بالقارة الآسيوية، باعتبارها قارة المستقبل حيث تمثل مساحة ضخمة مترامية الأطراف وتحوى أيضا كتل بشرية ضخمة اذ يمثل سكانها أكثر من نصف سكان العالم من جهة. ولأن بها أكثر الدول الصاعدة والمرشحة للعب دور كبير على الساحة الدولية من جهة أخرى.

هذا الاهتمام يمكن أن يفسر من منظورين مختلفين:

الأول: من قبل الدول المتقدمة حيث تمثل دول شرق آسيا الصاعدة فى النمو منافسا قويا لتلك الدول الغربية.

الثانى: من قبل الدول النامية التى يمكن أن تعتبر تجربة دول شرق آسيا تجربة ناجحة فى تحقيق التنمية تستحق الاهتمام وأن تحذو حذوها لتحقيق معدلات تنمية مثل التى حققتها تلك الدول.

وهذا التفسير الثانى هو مايهمنا فى هذا البحث باعتبارنا دولة نامية نحاول أن نحاكى ما حققته دول شرق آسيا من نجاح ونكتشف أسراره.

وسوف نستعرض التجربة التنموية للنمور الآسيوية من خلال ثلاث مطالب رئيسية:

المطلب الأول: يتناول النمور الآسيوية تعرفها وماهيتها.

المطلب الثانى: العوامل التى ادت الى نجاح تجربة النمور الآسيوية.

المطلب الثالث: يتناول الأزمة التى تعرضت لها دول النمور الآسيوية «الأسباب والنتائج».

المطلب الأول

النمور الآسيوية تعريفها - ماهيتها

Asian Tigers Are Defined And What They

أولاً: مصطلح النمور الآسيوية:

إن مصطلح النمور الآسيوية ظهر قبل ثلاثين عاما للاشارة للنمو الاقتصادى الكبير الذى شهدته بعض دول شرق آسيا ، فبعد أن كانت دولاً فقيرة محطمة حققت منذ الستينات قفزات صناعية واقتصادية مذهلة[1] .

ومصطلح النمور الآسيوية مقتبس من مكانة النمور نفسها فى الثقافات الآسيوية ، فالنمر الآسيوى يتميز بسرعة حركته ومباغتته للخصوم وهذا بالضبط ما فعلته دول شرق آسيا من حيث كونها فاجأت العالم بسرعة نموها وانتقالها لمرحلة التصنيع بطريقة حيرت العالم .

ثانياً: النمور الآسيوية:

النمور الآسيوية هى مجموعة الدول الصناعية الجديدة والتى تقع كلها فى شرق آسيا ، وقد ظهرت هذه المجموعة فى بداية السبعينيات بأربعة دول هى :

كوريا - تايوان - هونج كونج - سنغافورا . ثم انضمت إليها ثلاث دول أخرى هى : ماليزيا - تايلاند - إندونيسيا .

وقد حدث تغير فى هذه المجموعة حيث انضمت هونج كونج إلى الصين سنة ١٩٩٧م لتصبح الصين النمر الأكبر فى هذه المجموعة ، كما ظهر نمر آخر وهو الهند .

وبذلك فإن النمور الآسيوية الأربعة الجديدة هى الهند - الصين - ماليزيا - تايلاند يضاف إليها ثلاث نمور أخرى هى كوريا - سنغافورا - تايوان .

وسوف نلقى الضوء على كل نمر من تلك النمور فيما يلى :

١) فهد عامر الأحمدى – نمور العالم الجديدة - بحث منشور على الانترنت

النمر الأول: الصين[1]:

تأسست جمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٤٩ لتأخذ بالنظام الاقتصادى المخطط الماركسى منهاجاً لها ، وهو الأمر الذى أسهم فى تحول الصين من دولة فقيرة شبه اقطاعية الى دولة اشتراكية ذات نظام اقتصادى وطنى مستقل، ولكن مع اتساع حجم الاقتصاد وتشابك القطاعات المختلفة ظهرت سلبيات هذا النظام الذى تجاهل دور السوق فى توزيع الموارد الأمر الذى أدى الى عجز وسائل الإنتاج وتدهور مستوى معيشة الأفراد ، ومن ثم عدلت الصين من مسارها الاقتصادى وتبنت سياسة الانفتاح والإصلاح . وبفضل السياسة التنموية الجديدة التى انتهجتها الصين استطاعت أن تحقق معدلات مرتفعة فى مؤشراتها الاقتصادية[2] سوف نتناولها بالتفصيل فيما يلى :

موارد الصين:

- الموارد الطبيعية:

تحتل الصين المركز الثالث عالميا بعد روسيا وكندا فى قائمة أكبر دول العالم من حيث المساحة متمتعة بثروة كبيرة من الموارد الطبيعية مثل :

- موارد معدنية :

تعد الصين من الدول الغنية بموارد المياه حيث بلغ مجمل كمية موارد المياه الجارية (٢٧٤٣) مليار متر مكعب.

- موارد حيوانات ونباتات :

تعد الصين من أغنى دول العالم فى أنواع الحيوانات البرية محتضنة ما يزيد على ٢٠٠٠ نوع من الحيوانات الفقارية البرية ، كما تحوى الصين تقريباً كافة أنواع النباتات المتواجدة فى نصف الكرة الأرضية الشمالى .

١) الصين ـ عملاق اقتصادى ودولة نامية بشريا ـ النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ـ المجلد الستون ـ العدد الرابع سنة ٢٠٠٧ .

٢) شوقى جلال ـ الصين التجربة والتحدى ـ دار المعارف ـ القاهرة سنة٢٠٠١ .
وأيضا: النمور الأسيوية ـ التجربة الاقتصادية الصينية ـ سلسلة دراسات عالية ـ الهيئة العامة للبحوث والدراسات ـ القاهرة سنة١٩٩٥ .

- التنوع الجغرافى :

تتمتع الصين بتنوع جغرافى كبير مابين جبال (٣ر٣٣٪) وهضاب (٢٦٪) وأحواض (٨ر١٨٪) وسهول (١٢٪) وتلال (٩ر٩٪).

- الثروة البشرية :

تتمتع الصين بثروة بشرية كبيرة تمثل موردا وفيرا للأيدى العاملة المدربة الرخيصة، فقد بلغ عدد سكان الصين حوالى(١.٣) مليار نسمة سنة ٢٠٠٦ وهو يوازى خمس سكان العالم فى ذلك العام.

- تطور الناتج المحلى للصين[١] :

شهد الاقتصاد الصينى تطوراً ملموساً خلال العقود القليلة الماضية لتخطو الصين خطوات واسعة نحو التحول من دولة زراعية نامية إلى دولة صناعية نامية فدولة صناعية متقدمة تنافس الدول المتقدمة الأخرى. وهو ما يعكس تطور هيكل الناتج الصينى لتقتصر مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى خلال سنة ٢٠٠٦ حوالى (١٢٪) مقارنة (٣٠٪) سنة ١٩٨٠ وارتفعت مساهمة قطاع الخدمات من (٢١٪) سنة ١٩٨٠ إلى (٤١٪) سنة ٢٠٠٦ ، أما قطاع الصناعة فأصبح يساهم بنصف قيمة الناتج المحلى للصين خلال تلك الفترة وذلك بفضل تطويعه للتكنولوجيا[٢].

- معدل النمو الحقيقى :

حافظ الناتج المحلى الاجمالى الصينى على تحقيق معدلات نمو حقيقية مرتفعة خلال الفترة (١٩٨١ ـ ٢٠٠٧) ليبلغ متوسط معدل النمو المشار إليه إلى (٩ر٩٪).

كما بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى خلال الثمانينيات نحو (٣ر٩٪) وخلال التسعينيات بنحو (٥ر١٠٪).

---

١) قاعدة بيانات صندوق النقد الدولى على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

٢) دانيال بورشتاين ، أرتينيه دى كيزا ـ التنين الأكبر ـ ترجمة شوقى جلال ـ عالم المعرفة ـ الكويت سنة٢٠٠١
وأيضا: شمين لوشا ـ الصين فى مسيرة البناء ـ الجزء الثانى ـ سلسلة كتاب سور الصين العظيم ـ بكين سنة١٩٨٩ .

- الادخار والاستثمار[1]:

تعد الصين أحد النماذج البارزة عالمياً إن لم تكن الأبرز في مجال القدرة على تعبئة المدخرات لدفع عجلة التنمية وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو اعتمادا على الموارد الداخلية. وبالنظر الى معدل الادخار للصين كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى يتبين أن الصين حققت معدلات ادخار مرتفعة خلال الثمانينات والتسعينات والسنوات السبع الأولى من الألفية الثالثة ليبلغ معدل الادخار حوالى (٥١٪) سنة ٢٠٠٥ مقارنة (٣٥٪) سنة ١٩٨٠ .

إما بالنسبة للاستثمار فكما قدمت الصين نموذج ناجح فى قدرتها على تعبئة المدخرات قدمت أيضا ذات النموذج فى قدرتها على تراكم الاستثمارات[2] فمن خلال متابعة مؤشرات الاستثمار فى الصين كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى تبين أن الصين حافظت على تحقيق معدلات استثمار مرتفعة خلال الفترة السابقة من بداية الثمانينات إلى سنة ٢٠٠٥ لتصل إلى (٤٤٪) سنة ٢٠٠٥ مقارنة (٣٥٪) سنة ١٩٨٠.

وعلى ذلك يمكن القول أن الصين حققت معدلات ادخار واستثمار عالية تجاوز مثيلتها المسجلة على مستوى العالم ككل سواء كانت دول نامية أو متقدمة.

- الاستثمار الأجنبى المباشر[3]:

بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى استقبلتها الصين سنة٢٠٠٦ حوالى ٥ر٦٩ مليار دولار لتحتل بذلك المركز الخامس عالميا فى جذب الاستثمار الأجنبى بعد كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا.

كما نجد أن الصين استأثرت بحوالى (٢ر٥٥٪) من إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد إلى دول شرق آسيا وبحوالى (٣ر١٨٪) من إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول النامية.

---

1) World Bank ,World Development indicators .Different .iss ues .

٢) إبراهيم العيسوى وآخرون ـ خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع ـ معهد التخطيط القومى ـ رقم٧٣ القاهرة سنة١٩٩٢م.

٣) د.مغاورى شلبى على ـ الصين والاقتصاد العالمى ـ مقومات القوة وعوائق الاندماج ـ مجلة السياسة الدولية ـ العدد١٦٧ يناير سنة٢٠٠٧م.

وفى دراسة أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) سنة٢٠٠٧ أوضحت أن الصين احتلت المركز الأول فى الدول الأكثر جاذبية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة يليها الهند ثم أمريكا ثم روسيا والبرازيل.

- التجارة الخارجية[1]:

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة حدوث تطور كبير فى مستوى انفتاح الصين على العالم الخارجي ودرجة تشابك اقتصادها مع الاقتصاد العالمى لتصبح احدى القوى التجارية العظمى فى العالم[2].

وفيما يلى بعض المؤشرات الدالة على تطور التجارة الخارجية:

- درجة الانكشاف الاقتصادى[3]:

ارتفعت درجة الانكشاف الاقتصادى للصين من (٤ر١٢٪) سنة١٩٨٠ الى (٦ر٦٦٪) سنة ٢٠٠٦ .

- تطور الصادرات:

تضاعفت قيمة الصادرات السلعية للصين بحوالى (٥ر٥٢٪) مرة خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٦) لتبلغ قيمة تلك الصادرات (١ر٩٦٩) مليار دولار سنة٢٠٠٦ مقارنة (١ر١٨) مليار سنة١٩٨٠.

كذلك ارتفعت نسبة الصادرات الصينية الى الناتج المحلى الاجمالى للصين لتصل إلى (٦ر٣٦٪) سنة ٢٠٠٦ بعد أن كانت هذه النسبة (٩ر٥٪) سنة ١٩٨٠ .

كذلك ارتفعت حصة الصادرات الصينية من اجمالى الصادرات العالمية وصادرات الدول النامية لتصل إلى (١ر٨٪ و٢٢٪) على الترتيب سنة ٢٠٠٦ بعد أن كانت (٩ر٠٪ و٣٪) سنة ١٩٨٠م.

---

١) منظمة التجارة العالمية ـ إحصاءات التجارة العالمية ـ أعداد مختلفة.

٢) سليم جابر الحسينى ـ دروس فى التنمية الاقتصادية ـ دار الشرق ـ بيروت سنة١٩٩٧ .

٣) درجة الانكشاف الاقتصادى = الصادرات «الواردات/ الناتج المحلى الإجمالى٪، فكلما ارتفعت درجة الانكشاف الاقتصادى لدولة ما أشار ذلك الى ارتفاع مستوى انفتاحها الاقتصادى على العالم الخارجى. والعكس صحيح.

• الميزان الجارى[1]:

حقق الميزان الجارى للصين خلال عقدى الثمانينات والتسعينات تذبذبا واضحا صعوداً وهبوطاً وتأرجحاً ما بين فائض وعجز.

أما مع بداية الألفية الثالثة فقد حقق الميزان الجارى للصين فائضا زاد من سنة لأخرى حيث بلغ حجم الفائض (٢٣٨ر٥) مليار دولار سنة ٢٠٠٦ مقارنة بـ(١٧ر٤) مليار سنة٢٠٠١ بمعدل نمو متوسط خلال تلك الفترة يقدر بـ(٥٨ر٣٪).

• مؤشرات التنمية البشرية[2]:

- مؤشر مستوى التعليم:

بلغ حجم الانفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج القومى سنة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥ (١ر٩٪) مقابل (٥ر٩٪) فى أمريكا.

بلغ عدد العلماء والمهندسين فى مجال البحث والتطوير (٧٠٨) عالما ومهندسا لكل مليون شخص خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ مقارنة بـ (٤٥٩) عالما ومهندسا لكل مليون شخص خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ .

بلغ عدد براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين (١٦) براءة اختراع لكل مليون شخص خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥) مقابل براءة اختراع واحدة فقط سنة ١٩٩٨.

بلغ عدد مستخدمى الانترنت (٢١٠) مليون مستخدم فى نهاية سنة٢٠٠٧ بفارق (٥) ملايين مستخدم عن أمريكا.

تمتلك الصين برنامج فضائى ضخم ومتميز.

بلغت نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج القومى حوالى (١ر٤٪) خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥) مقارنة (٠ر١٪) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠).

---

١) د. هدى ميتكيس - الصعود الصينى - التجليات والمحاذير - مجلة السياسة الدولية - العدد ١٦٧ يناير سنة٢٠٠٧.
٢) موقع الصين على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)
http://arabic- china .org . ch \china \ archive \ sssz 2006\2007

- مؤشر مستوى الدخل:

بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر من الدخل وفقا للمعايير العالمية (٣٤٫٩٪) لمن يعيشون بأقل من ٢ دولار يوميا و(٩٫٩٪) لمن يعيشون بأقل من دولار يوميا.

بلغت حصة أغنى ١٠٪ من السكان من الدخل القومى سنة ٢٠٠٤ حوالى (٢١٫٦٪) أى ضعف حصة أفقر ١٠٪ من السكان، حيث اقتصرت حصة أفقر ١٠٪ من السكان على (١٫٦٪) من الدخل القومى، بينما بلغت حصة أغنى ١٠٪ حوالى (٣٤٫٩٪) خلال نفس العام.

ارتفاع قيمة معامل جينى[1] بالصين ليبلغ (٠٫٤٦٩) سنة ٢٠٠٤ مقارنة (٠٫٤١٥) سنة ١٩٩٥، مما يعنى أن عدم العدالة فى توزيع الدخل تزداد.

- مؤشر مستوى الصحة[2]:

الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج المحلى سنة ٢٠٠٤ (١٫٨٪) وهذا الرقم يجعل الصين فى مستوى متوسط بالنسبة للتنمية البشرية.

نصيب الفرد من الانفاق على الصحة سنة ٢٠٠٤ (٢٧٧) دولار وهو أقل بكثير من دول أخرى فمثلا وصل هذا الرقم فى أمريكا إلى (٦٠٩٦) دولار سنة ٢٠٠٤.

عدد الأطباء لكل ١٠٠ ألف نسمة سنة ٢٠٠٤ وصل إلى (١٠٦) بينما وصل هذا العدد فى أمريكا (٢٥٦).

نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحى ملائمة (٤٤٪) مقابل ١٠٠٪ فى أمريكا.

---

١) معامل جينى: هو مقياس عددى تجميعى لقياس مدى العدالة فى توزيع الدخل وتتراوح قيمته ما بين الصفر (المساواة الكاملة) وواحد صحيح (عدم المساواة الكاملة)، وكلما ارتفعت قيمة المعامل زادت نسبة عدم المساواة فى توزيع الدخل، وكلما انخفضت القيمة زادت المساواة فى توزيع الدخل.

2) Source:- united Nations Development program ,Human Development Report 2007\2008 .

نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة (٧٧٪) مقابل ١٠٠٪ فى أمريكا.

وبتجميع المؤشرات الثلاثة (الدخل - التعليم - الصحة) نستطيع أن نحسب قيمة دليل التنمية البشرية، حيث وصل إلى (٧٧٧ر٠) نقطة سنة ٢٠٠٥ مقابل (٥٥٩ر٠) نقطة سنة ١٩٨٠. مما يعنى أن الصين فى طريقها للخروج من مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والدخول فى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة[١].

وهكذا يمكن القول أن الصين اعتمدت فى سياستها التنموية على تنمية قطاعين أساسين بشكل متوازى هما قطاع الزراعة وقطاع الصناعة ، كما وازنت بين ملكية رأس المال الخاص ورأس المال العام[٢]، مما أدى الى حدوث تغيرات سريعة فى بنية الاقتصاد الصينى نتج عنها تغيرات نوعية فى تركيبة الصادرات، وتحول مهم فى الهيكل الانتاجي للصناعة التمويلية ودرجة أكبر من التعميق والتطوير الفنى وتحسن فى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

أما عن السلبيات التى يمكن أن تؤخذ على السياسة التنموية الصينية فيمكن إجمالها فى:

- ارتفاع معدلات البطالة.
- عدم العدالة فى توزيع الدخل ، وهو ما أكده قيمة معامل جينى.
- هشاشة القطاع المالى.

١) تعطى المؤشرات الثلاث للتنمية البشرية أوزان نسبية معينة يمثل اجماليها قيمة دليل التنمية البشرية لكل دولة وتتراوح تلك القيمة بين (صفر وواحد صحيح) ، فكلما اقتربت قيمة الدليل من الواحد الصحيح عبر ذلك عن ارتفاع مستوى التنمية البشرية المحقق فى الدولة ، والعكس صحيح . ووفقا لتقرير التنمية البشرية تصنف الدول الى ثلاث مجموعات بحسب الانجاز فى مجال التنمية البشرية هى:
البلاد ذات التنمية البشرية العالية: قيمة دليل التنمية البشرية لها (٠,٨ أو أكثر) ، البلاد ذات التنمية البشرية المتوسطة: تتراوح ما بين (٠,٥ - ٠,٧٩) ، والبلاد ذات التنمية البشرية المنخفضة: قيمة دليل التنمية البشرية لها أقل من (٠,٥).

2) Per Fischer prospects for China Aussen Politik , German foreign Affaivs Review vol. 47, 1996.

النمر الثانى: الهند[١]:

بينما نظر العالم بأكمله طوال سنوات الى الصين وتطورها السريع أهمل نمو الهند المستمر أيضا ، ولكن الواقع يسجل معدلات النمو خلال الأعوام الـ(١٥) الماضية فى الهند مايزيد على (٥٪) وفى الأعوام الثلاثة الماضية مايزيد على (٧٪) ، هذا النمو انعكس فى زيادة حجم الناتج المحلى الاجمالى بما يجاوز حجم الناتج المحلى الاجمالى لدولة متقدمة. مما يجعل من المتوقع أن تصبح الهند بحلول سنة٢٠٢٥ ثالث أكبر اقتصاد فى العالم بعد امريكا والصين.

وهذه المعدلات المرتفعة فى النمو لم تكن فى الفترة الأخيرة فقط، بل ان الاقتصاد الهندى بدأ مرحلة نموه منذ الخمسينيات من القرن الماضى، حيث سجل معدل النمو فى الاقتصاد الهندى مابين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٨٠ (٥ر٣٪) سنويا، كما نما الناتج المحلى الاجمالى مابين عامى ١٩٨٠ ، ٢٠٠٢ بمعدل (٦٪) سنويا.

أما عن السياسة التنموية التى اتبعتها الهند فى تحقيق هذا المعدل من النمو فتتمثل فى الاهتمام بقطاع الخدمات الإنتاجية أولا وهو على عكس ما اتبعته الدول الأخرى حيث اهتمت أولاً بتطوير قطاع الصناعة ومن ثم قطاع الخدمات الإنتاجية لاحقاً.

وعلى ذلك فإن الهند لم تتبع السياسة التنموية التى اتبعتها شقيقتها الصين فلم تجعل الهند نفسها منضدة تشغيل للعالم كما فعلت الصين ولم تتبع سياسات بالأخص فى إنتاج السلع الصناعية المكثفة الجهد ورخيصة الثمن وتصديرها، بل ركزت على الخدمات أكثر من المنتجات الصناعية.

واهتمت الهند بتكنولوجيا المعلومات حيث يعمل بها نحو (١٥٠) ألف خبير فى تكنولوجيا المعلومات.

أما عن معدل التضخم فى الهند فقد سجل حوالى (٥ر١٠٪) فى المتوسط.

كما تحوى الهند أكبر سوق للأوراق المالية، حيث يعرض سوق الأسهم الهندى

---

١) يبلغ عدد سكان الهند ١,١٣ مليار نسمة (٦٠٪ منهم دون سن ٣٠ سنة).

مجموعة من الأسهم والقطاعات الأكثر تنوعا فى العالم، فهناك حوالى (٦٠٠٠) شركة مدرجة فى سوق الأسهم الهندى، وأكثر من (١٨٠) شركة تزيد قيمتها الرأسمالية السوقية عن مليار دولار أمريكى، لذا يعتبر سوق الأسهم الهندى واحدا من أكثر أسواق العالم سيولة.

النمر الثالث: ماليزيا:

ماليزيا هى الدولة المرشحة للصعود الاقتصادى خلال السنوات القادمة ، وهى الأقرب إلينا ليس لأنها دولة إسلامية فحسب، بل بسبب نجاحها بامتياز فى عملية التنمية وبراعتها فى مواجهة التحديات التى واجهتها، كما أنها وهو الأهم تولى اهتماماً شديداً بقيمتى العلم والعمل وهذا ما أمرنا به ديننا الحنيف.

وقد بدأت ماليزيا طريقها للتنمية بعد حصولها على الاستقلال سنة ١٩٥٨ من خلال تبنيها لاستراتيجية الاحلال محل الواردات، إذ انتقل الاقتصاد الماليزى من اقتصاد متخلف يعتمد علي تصدير السلع الأولية إلى اقتصاد تحتل فيه الصناعة موقعاً متميزاً، وجرى تكثيف التنمية الصناعية من خلال تشجيع الصناعات التصديرية خلال حقبة السبعينات، فى حين تم التركيز فى النصف الأول من الثمانينيات على التطوير والتحديث التقنى من جهة، وتنمية رأس المال البشرى من خلال تحسين هيكل المهارات لدى قوى العمل الماليزية من جهة أخرى، كما تم تحفيز القطاع الخاص لكى يلعب دوراً أكبر فى عملية التصنيع والتصدير.

أما عن السياسة التنموية التى اتبعتها ماليزيا، فقد طبقت نفس السياسة التى اتبعتها النمور الآسيوية الأخرى وهى سياسة (المزج بين السوق والتخطيط المركزى) الا أنها اختلفت فى نمط التنمية عن غيرها من النمور، حيث اتبعت اسلوب الانفتاح على العالم الخارجي لكن دون أن تفقد السيطرة الوطنية على الاقتصاد المحلى أو تعرض البلد لمخاطر التبعية الاقتصادية التى تجلبها معها الاستثمارات الأجنبية.

وقد مرت ماليزيا بثلاث مراحل مهمة فى طريقها للتنمية هذه المراحل هى[1]:

---

١) محمود عبد الفضيل ـ العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٠ ص٤٠- ٥٤ .

المرحلة الأولى : منذ بداية السبعينات، وتتميز هذه المرحلة بتدخل الدولة بقوة فى رسم مسيرة التنمية ووضعها على الطريق الصحيح ،مما جعل هذه المرحلة تتسم بتوسع رقعة القطاع العام .

المرحلة الثانية : وهى مرحلة التصنيع الثقيل وتمثلها الفترة من سنة١٩٨١ الى سنة ١٩٨٥ وعبرت هذه الفترة عن البداية الحقيقية لتعميق القاعدة الصناعية للاقتصاد الماليزى والانطلاق الى آفاق التصدير .

المرحلة الثالثة : مرحلة التحرير الاقتصادى فى الفترة من سنة١٩٨٦ الى سنة ٢٠٠٠ ، وفيها بلغ الاقتصاد الماليزى مرحلة النضج وتجاوز مخاوف التراجع، وقد شملت هذه المرحلة ثلاث خطط خمسية متلاحقة، هدفت الى تحرير الاقتصاد والانفتاح على الاقتصاد العالمى مع وجود ضوابط تضمن مقومات الوطنية الاقتصادية .

وقد أدت سياسات هذه المرحلة الى تنشيط عمليات النمو الصناعى، وتعميق التوجه التصديرى فى عمليات التصنيع ، وتحديث البنية التحتية للاقتصاد الماليزى، واحداث مزيد من التعاون الاقتصادى الاقليمى فى اطار مجموعة بلدان كتلة آسيا وتطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوى الأصول المالاوية .

أما عن السلبيات التى يمكن أن تؤخذ على السياسة التنموية الماليزية هى التوسع الهائل والغير محسوب والذى لايتناسب مع قدرة البلاد أو العمالة المحلية على الاستيعاب .

فقد أدى ارتفاع درجة الكثافة الاستيرادية للانشطة الانتاجية والصناعية التى تم انشاؤها منذ منتصف الثمانينيات إلى معاناة الاقتصاد الماليزى خلال الفترة من سنة ١٩٨٨ إلى سنة١٩٩٧ من نقص فى الأيدى العاملة نظرا للحجم المحدود من السكان مما أدى إلى الاعتماد على قوة العمل الوافدة والتى قدرت بحوالى مليون إلى مليون ونصف عامل .

النمر الرابع: تايلاند:

أن العمل الأساسى الذى اعتمدت عليه تايلاند فى عملية التنمية هو الانفاق

الواسع على مشروعات البنية التحتية، وبصفة خاصة الطرق والسدود ومحطات توليد الطاقة وشبكة الاتصالات، ثم التركيز على الصناعات التصديرية كثيفة العمالة المستندة الى قاعدة الموارد المحلية،ثم التركيز بعد ذلك على الصناعات الالكترونية وتجميع السيارات التى تم التوسع فيها بالاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما عن سلبيات السياسة التنموية التى اتبعتها تايلاند فتتلخص فى:

- أن السياسة التعليمية لم تكن على المستوى اللائق لمساندة عمليات التنمية وهو على عكس ماحدث فى ماليزيا.
- لم يحدث تقدم كبير فى مجال البحوث والتقدم التكنولوجى.

النمر الخامس: كوريا الجنوبية[١]:

تصنف تجربة هذا النمر ضمن الاقتصاد الحظى، حيث حظيت كوريا الجنوبية بدعم المعسكر الغربى خلال حقبة الحرب الباردة، خاصة فى عقدى الستينات والسبعينات وذلك لكونها فى قلب التحالف الغربى الأمريكى، وضد التحالف الشرقى وضد الصين وكوريا الشمالية أيضا، لذلك يمكن القول أن هذا الدعم كان بمثابة الانطلاقة الأولى للاقتصاد الكورى. ولكن لا يمكن تجاهل دور البلد نفسه (كوريا الجنوبية) فى الوصول لاحقاً إلى درجة الاعتماد على النفس خاصة وأن حجم الدعم الذى تلقته كوريا الجنوبية من أمريكا وغيرها أقل بكثير مما حصلت عليه دول أخرى لم يتحرك لها ساكنا اذا كان صحيح أن هذا الدعم هو الاساس فى انطلاقة النمر الكورى[٢].

أما عن السياسة التنموية التى اتبعها النمر الكورى يمكن القول أن كوريا تبنت السياسة الحكومية التدخلية والانتقائية[٣].

كما أنها اعتمدت فى تحويل الاستثمارات على القروض الأجنبية كمصدر أساسى للتمويل وليس الاستثمارات الاجنبية المباشرة كما فعلت ماليزيا.

---

١) محمود عبد الفضيل: مرجع سبق ذكره، ص٥٥ – ٦٠.

٢) نيفين توفيق منير – تنمية الموارد البشرية فى كوريا – النموذج الكورى فى التنمية – مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة سنة١٩٩٥.

٣) عبد المنعم طلعت ـ الترتيبات الآسيوية فى النظام العالمى الجديد – الهيئة العامة للكتاب – القاهرة سنة١٩٨٨.

كما طبقت كوريا نظاماً صارماً للرقابة على النقد الأجنبى لمنع تسرب حصيلة النقد الى الخارج، مع الاعتماد على الواردات اليابانية بمختلف أنواعها استهلاكية واستثمارية مما أدى إلى تحقيق قدر كبير من التنافسية فى الأسواق المحلية والعالمية، وتحولت كوريا من دولة منهارة (قتلت الحرب الأهلية فيها أربعة ملايين مواطن) إلى دولة صناعية رائدة تمتلك اليوم تاسع أكبر اقتصاد فى العالم.

النمر السادس: سنغافورة:

هذا النمر ذو المساحة الصغيرة والعدد القليل من السكان[1] الذى استطاع أن يقف بجوار جيرانه من النمور الأخرى يستحق أن يلقى الضوء عليه باعتباره مثالاً يحتذى به لوصوله الى هذا المعدل المرتفع من التقدم الاقتصادى بالرغم من انخفاض العناصر الاقتصادية لديه.

كانت سنغافورة مستعمرة بريطانية منذ سنة١٨٢٦ واحتلتها اليابان فى الحرب العالمية الثانية ثم عادت للسيطرة البريطانية سنة ١٩٤٥، ثم نالت استقلالها سنة ١٩٦٥م[2].

أما عن السياسة التنموية التى اتبعتها سنغافورة فإنها نهجت سياسة المزج بين السوق الحر والتخطيط المركزى، فقد اختارت سنغافورة سياسة الاقتصاد الحر والمفتوح لبناء اقتصادها واقتصر دور الحكومة على تجهيز البنية الأساسية، مع ترك المجال مفتوحاً أمام الاستثمار الأجنبى المباشر خاصة اليابانى.

ومن أهم ما يميز الاقتصاد السنغافورى أن القطاع الخاص هو القاطرة التى تقود مسيرة التنمية الاقتصادية. كذلك تتميز سنغافورة بأنها تعد كلها منطقة حرة مخصصة للتجارة والصناعات التصديرية، حيث بدأت منذ منتصف السبعينيات فى التوجه نحو التصدير ضمن مسيرتها التنموية وبفضل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبح الاقتصاد السنغافورى بمثابة منصة للتصدير، كما أنها مركز عالمى للبنوك والشركات المتعددة الجنسية.

---

١) تبلغ مساحة سنغافورة (٥٨١)كم٢ وعدد سكانها (٣) مليون نسمة طبقا لاحصاءيات سنة١٩٩٠ بنسبة ٧٨٪ من الصين و١٤٪ من الأوروبيين و٧٪ من الهنود.

٢) منى عمار - النمور الأسيوية والدروس المستفادة منها - مجلة المعاملات الإسلامية - العدد السادس - مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى جامعة الأزهر سنة١٩٩٣م.

النمر السابع: تايوان:

لم تكن أكثر من جزيرة صغيرة للصيادين مازالت تحكم من قبل الحزب الوطنى الذى أسسه القائد الثورى شيانج كاى شك، ثم مالبثت أن حققت قفزات اقتصادية مدهشة تم من خلالها رفع دخل المواطن إلى (١٣) ألف دولار ووضعت فى المركز الـ(٢٣) ضمن أكبر اقتصاديات العالم.

المطلب الثاني

العوامل التى أدت الى نجاح تجربة النمور الآسيوية وأهم انجازاتها

Factors That Led To The Successful Experience Of The Asian Tigers And The Most Important

أولا: العوامل التى أدت الى نجاح تلك التجربة[1]:

تضافرت عدة عوامل سواء داخلية أو خارجية لانجاح تجربة النمو الاقتصادى فى دول النمور الآسيوية ، سوف نتناولها تفصيلا فيما يلى:

العوامل الداخلية:

تعددت العوامل الداخلية التى أسهمت فى نجاح تجربة النمور الآسيوية ، ولكننا نستطيع أن نرجع بعضها الى الوفرة النسبية للموارد البشرية والبعض الآخر للسياسات الاقتصادية التى طبقتها حكومات هذه الدول.

العامل الأول: الوفرة النسبية فى عنصر العمل:

عندما بدأت هذه الدول تجربتها الانمائية فى الخمسينات كانت تعانى من البطالة، حيث كانت أسواق العمل مكتظة بأعداد هائلة من القادرين على العمل، وقد ساعد على تفاقم معدلات البطالة حالة الركود التى خيمت على هذه الدول فى ذلك الوقت وارتفاع معدل نموه السكاني، فلجأت حكومات هذه الدول الى استثمار هذه الميزة النسبية فى الصناعات التصديرية كثيفة العمالة ذات الأجر الرخيص.

واتخذت هذه الحكومات مجموعة من الاجراءات لضمان استثمار هذه الميزة النسبية لفترة طويلة هذه الاجراءات تتمثل فى:

- توفير الغذاء الضرورى بأسعار رخيصة (باعتباره معيار الدخل).
- حرمان العمال من تنظيماتهم النقابية والسياسية التى تدافع عن حقوقهم.
- تطبيق سياسات مالية ونقدية صارمة لتحاشى الوقوع فى التضخم من أجل المحافظة على معدل الأجر الحقيقى.

---

[1]) عبد الرحمن تيشورى – الدروس المستفادة من تجربة النمور الآسيوية ـ مجلة الحوار المتمدن ـ العدد ١٣٧٣ سنة ٢٠٠٥ .

- عدم وجود قوانين للحد الأدنى للأجور وعدم التشدد في مراعاة ساعات العمل.

وكان من نتيجة هذه الاجراءات أن أصبح متوسط الأجر في دول النمور الآسيوية منخفض جداً مقارنة بمتوسط الأجر في دول العالم[1] وبالتالي فان تكاليف المنتجات التحويلية كثيفة العمالة كانت منخفضة جدا.

وفيما عدا وفرة عنصر العمل كانت هذه الدول تتسم بندرة واضحة في الموارد الطبيعية، وبالتالي كان اعتمادها على الخارج بشكل كامل في تأمين المواد الغذائية والمواد الخام والطاقة.

وفي ضوء هذه الندرة الشديدة اعتمدت على استراتيجية انمائية محددة وهي الاعتماد على مجموعة معينة من الصناعات التصديرية التي تقوم على استيراد المواد الأولية من الخارج وتصنيعها في الداخل معتمدة على الوفرة النسبية لعنصر العمل، هذا الأمر أدى الى ظهور العجز في ميزان مدفوعات هذه الدول في المراحل الأولى من النمو وهي فترتي الخمسينيات والستينيات.

لكن حكومات هذه الدول أدركت خطورة الموقف والذي قد يؤدي بها الى مشاكل عديدة منها نقص النقد الأجنبي وزيادة المديونية الخارجية وبالتالي تهديد التجربة التنموية التي تبنتها بالكامل، لذلك وضعت حكومات هذه الدول نصب أعينها الوصول إلى مرحلة تسبق فيها معدلات نمو الصادرات معدلات نمو الواردات وبالفعل وصلت إليها في السبعينيات من القرن الماضي.

العامل الثاني: السياسات الاقتصادية التي اتبعتها حكومات النمور الآسيوية:

كانت السياسات الاقتصادية التي اتبعتها حكومات النمور الآسيوية ذات تأثير ايجابي في توفير بيئة اقتصادية محلية مناسبة لتحقيق النمو والتقدم، أهم هذه السياسات هي[2]:

١) رمزي زكي ـ المحنة الآسيوية، دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي ـ مكتبة مدبولي سنة١٩٨٧ .

2) Per Fischer prospects Forchina Aussen Politik, Germon foreign affairs review vol,47,1996.

١) الدور الذى قامت به الدولة فى بناء شبكة البنية التحتية على درجة عالية من التقدم والكفاءة.

٢) الاهتمام الكبير الذى أولته الدولة للاستثمار فى البشر، من زيادة فى مخصصات الانفاق العام على التعليم والصحة والاسكان والبحث العلمى والتقدم التكنولوجى مما انعكس على نمو انتاجية العمل من ناحية وفى استيعاب التكنولوجيا المستوردة بل والدخول فى مرحلة التطوير التكنولوجى من ناحية أخرى.

٣) الدور الهام الذى لعبته مجموعة السياسات النقدية والمالية للحد من التضخم وتقليل آثاره مما كان له أثر ايجابى فى النمو الاقتصادى ونمو الصادرات والسيطرة على الأجور.

٤) العناية الخاصة بقطاع الصادرات نظرا لأهميته البالغة فى تجربة هذه الدول، كما حرصت هذه الدول على استقرار سعر الصرف واعفاء المواد الوسيطة والسلع الإنتاجية المستوردة اللازمة للصناعات التصديرية من الرسوم الجمركية ، كما وفرت أيضا التسهيلات المصرفية لتشجيع الصادرات.

٥) انتهاج سياسات داعية لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تهيئة المناخ المناسب لجذب تلك الاستثمارات.

٦) العمل على زيادة معدلات الادخار المحلية من خلال ارتفاع سعر الفائدة وتطوير سوق الأوراق المالية ، فمن خلال هذه السياسات استطاعت هذه الدول أن تحقق أعلى معدلات ادخار فى العالم الأمر الذى جعلها تتحول الى بلدان مصدرة للاستثمارات.

العوامل الخارجية:

بالإضافة إلى العوامل الداخلية التى كانت نتيجة لظروف هذه الدول أو للسياسات التى انتهجتها حكوماتها، هناك عوامل خارجية أدت إلى نجاح تجربة النمور الآسيوية تتمثل فى:

١) الدور الذى لعبته الحرب الباردة بين العملاقين (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة) فنتيجة لتبعية أنظمة الحكم لهذه النمور للغرب الرأسمالى فإن المعسكر الغربى حرص على مساندة هذه الدول بسخاء لتسريع نموها الاقتصادى وتحديثها كنموذج رأسمالى بديل للنموذج الاشتراكى المجاور لها ، بالاضافة الى هذه المساعدات والتسهيلات فإنه نتيجة لوجود قواعد عسكرية للغرب الرأسمالى فى هذه البلاد وخصوصا الولايات المتحدة فإن ذلك خفف من عبىء الانفاق العسكرى ومصاريف الدفاع .

٢) نظام النقد الدولى الذى كان يعمل حتى بداية السبعينات، هذا النظام حقق استقرارا عالميا فى أسعار الصرف وبالتالى فقد وفر هذا النظام لهذه الدول الدخول فى صفقات تصدير واستيراد طويلة الأجل وهى مطمئنة لعدم وجود تقلبات فجائية وحادة فى أسعار الصرف، كما أن هذا النظام وفر لها موارد السيولة عند الحاجة بأسعار فائدة معقولة.

٣) الاستفادة الكبيرة التى حققتها هذه الدول من التخفيضات الجمركية فى ضوء النظام العشرى للتفضيلات الجمركية التى أقرته الجات فى أوائل السبعينات فلولا امكانات التصدير غير المعلق الى الدول الرأسمالية الصناعية الذى وفرته هذه التخفيضات ما كان من الممكن لتجربة النمور الآسيوية أن تشهد هذا النجاح الذى حققته .

ثانيا: أهم انجازات تجربة النمور الآسيوية:

١) تحقيق تغير فى بنيان الإنتاج المحلى :

استطاعت هذه الدول أن تغير من بنيان إنتاجها المحلى الإجمالى لصالح القطاعات والفروع ذات الإنتاجية الأعلى وذات الأثر التنموى الانتشارى الواسع. والدليل على ذلك احتلت الصين المركز الثالث على مستوى العالم فى قائمة الدول

العشر الكبرى المصدرة للمنتجات السلعية وذلك خلال الفترة من سنة٢٠٠٤ الى سنة ٢٠٠٦ ، واحتلت هونج كونج المركز التاسع سنة١٩٩٧م[1].

٢) تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى :

في ضوء هذا التغيير البنياني حققت دول النمور معدلات نمو اقتصادى لافتة للنظر من حيث ارتفاعها وبشكل مستمر خلات الفترة من سنة١٩٦٥ الى سنة ١٩٩٥ حيث استطاعت كوريا أن تحقق معدل نمو سنوى (٧ر٠٨٪) فى تلك الفترة وحققت سنغافورة معدل نمو قدره (٧٪) فى المتوسط فى نفس الفترة ، كما حققت الصين معدل نمو تراوح مابين (٨٪ ، ١٤٪) سنويا خلال عقدى الثمانينات والتسعينات[2]، وبهذا فقط حققت تلك الدول أعلى معدلات نمو اقتصادى فى العالم.

٣) التقدم الكبير في مجال التكنولوجيا :

ففي بداية مراحل النمو ركزت هذه الدول على التكنولوجيا البسيطة ذات الكثافة العالية لعنصر العمل وذلك من أجل امتصاص فائض العرض من القوة العاملة الرخيصة وغير الماهرة والتخلص من مشكلة البطالة والتغلب جزئياً على مشكلة التمويل فى المراحل الأولى من النمو لأنها قللت الحاجة إلى الاستثمارات المرتفعة، ثم قامت بتطوير التكنولوجيا بعد استيعابها .

٤) التفوق فى مجال التصدير :

فقد استطاعت كوريا أن تنمى صادراتها خلال الفترة من سنة ١٩٦٥م إلى سنة١٩٨٠ بمتوسط معدل نمو سنوى (٢ر٢٧٪) وسنغافورة بمعدل (٧ر٤٪) وهونج كونج (٥ر٩٪) خلال نفس الفترة، كما حققت الصين معدل نمو فى صادراتها يقدر فى المتوسط (٨ر٢٥٪)[3].

٥) تحسن مؤشرات التنمية البشرية :

كانت من نتيجة هذه الانجازات أيضاً أن تحسنت مؤشرات التنمية البشرية فى

1) World Trade organization, International Trade statistics, issues from 1997 – 2007.
٢) منتدى التعاون الصينى الافريقى ـ نموذج لآليات تعاون دول الجنوب ـ النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ـ العدد الرابع ـ المجلد التاسع والخمسون سنة٢٠٠٦ .
٣) موقع الأونكتاد على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

دول النمور الآسيوية، فأتجه متوسط دخل الفرد للتزايد وبمعدلات كبيرة ففى كوريا الجنوبية بلغ متوسط معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (١ر٧٪) خلال الفترة من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٩٥، وفى سنغافورة وصل إلى (٤ر٦٪) خلال نفس الفترة، وفى هونج كونج وصل هذا المعدل إلى (٨ر٥٪) خلال نفس الفترة. أما عن المؤشر الثانى من مؤشرات التنمية البشرية فقد ضربت دول النمور الآسيوية وخاصة كوريا أروع مثل على تحقيق معدلات مرتفعة فى هذا المؤشر[1]، حيث أدخلت كوريا تعديلات متكررة منذ نهاية الاحتلال اليابانى لها سنة ١٩٤٩ على نظام التعليم حتى وصلت إلى تلبية احتياجات السوق المحلى من العمالة المدربة التى تم تخريجها من المؤسسات التعليمية فى إطار التعاون الوثيق بين مؤسسات التعليم والمؤسسات الصناعية. كما تم الاهتمام بالمعلم وضمان حياة كريمة له ، هذا فضلاً عن تطوير المناهج التعليمية لكى تتماشى مع متطلبات العصر. أما المؤشر الثالث من مؤشرات التنمية البشرية وهو مستوى الصحة فقد أتضح مدى اهتمام دول النمور الآسيوية بهذا المؤشر وذلك من خلال عرض تجربة الصين التى سبق تناولها، وعلى ذلك يمكن القول أن من انجازات دول النمور الآسيوية هو ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية.

٦) ارتفاع معدلات الادخار:

انتهجت حكومات دول النمور الآسيوية سياسات اقتصادية كان من نتاجها زيادة معدلات الادخار، من أهم هذه السياسات هى: رفع سعر الفائدة ، تنويع قنوات تعبئة المدخرات، تطوير سوق الأوراق المالية.

الأمر الذى أدى بها أن تتحول الى دول مصدرة للاستثمارات بل وتحقيق أعلى معدلات ادخار فى العالم، فعلى سبيل المثال بلغ معدل الادخار المحلى فى هونج كونج (٣٣٪) من الناتج المحلى الاجمالى ووصل فى كوريا الجنوبية إلى (٣٦٪) وفى سنغافورة وصل الى (٤٠٪) من الناتج المحلى الاجمالى وذلك سنة١٩٩٥ .

---

١) عبد العزيز شادى ـ مستقبل المجتمع والتنمية فى مصر ـ أعمال المؤتمر السنوى الثانى للباحثين الشبان ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية ـ قضايا التنمية العدد (٢٢) سنة٢٠٠٢ .

٧) إزالة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية مع الحفاظ على استغلال البلد اقتصاديا وعدم تبعيته:

والدليل على ذلك أن الصين نجحت فى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واحتلت المركز الخامس عالميا فى جذب الاستثمار الأجنبى والمركز الأول على دول شرق آسيا . أما ماليزيا فقد أعتمدت فى سياستها التنموية على الانفتاح على العالم الخارجي وجلب الاستثمارات الأجنبية لكن دون تعريض البلد لمخاطر التبعية الاقتصادية . كما أن سنغافورة لم تصل الى المكانة التى وصلت اليها فى التصدير الا بفضل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها .

المطلب الثالث
الأزمة التى عصفت بتجربة النمور الآسيوية
«الأسباب والنتائج»
Crisis That Has Engulfed The Experience Of The Asian Tigers Causes And Consequences

فى الوقت الذى أخذ المديح ينهال على دول النمور الآسيوية (بعد تحقيقها معدلات خيالية من النمو) من قبل اقتصادى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الذين رأوا فيها نموذجا يجب على الدول النامية أن تستفيد منه وتحذوا حذوها، فاجأت هذه الدول العالم فى صيف سنة١٩٩٧ بالأزمة الاقتصادية التى وقعت فيها والتى كانت قوية وعنيفة عصفت باقتصاد هذه الدول وعرضتها لمآذق اقتصادية واجتماعية خطيرة حيث انهارت أسعار عملات هذه الدول بشكل كبير وانخفضت معدلات النمو الاقتصادى وتراجع أداء الصادرات وزادت البطالة الى مستويات عالية وتعرض مستوى المعيشة للتدهور السريع.

وفيما يلى سوف نتناول كيف فسر المتخصصون أسباب هذه الأزمة، ثم نتناول بعد ذلك النتائج المترتبة على تلك الأزمة.

أولا: أسباب الأزمة:

يختلف سبب الأزمة التى حدثت للنمور الآسيوية من دولة الى أخرى ويتضح هذا من وجهة نظر كل دولة عن أسباب الأزمة ، وفيما يلى سوف نتناول وجهة نظر كل نمر من النمور الآسيوية فى سبب الأزمة التى عصفت بها سنة ١٩٩٧ ، ثم نتناول الأسباب العامة لأزمة النمور الآسيوية.

١) وجهة نظر دول النمور فى أسباب الأزمة

١.١) وجهة النظر الماليزية فى أسباب الأزمة:

تزعم ماليزيا أن المؤامرة الدولية التى قادها المضارب اليهودى الأمريكى جورج سوروس على العملات هى التى كسحت النمور الآسيوية وهذا ما قاله رئيس وزراء ماليزيا عقب الأزمة حيث قال[1]:

---

١) إبراهيم نافع وآخرون ـ ما الذى يجرى فى آسيا ـ مركز الأهرام سنة١٩٩٨ .

(إن أى فرد يمتلك بضعة ملايين من الدولارات يستطيع أن يدمر كل مابنيناه من تقدم طوال ٤٠ عاماً، لقد قالوا لنا إن علينا أن نكون منفتحين وأن التجارة والتداول النقدى ينبغى تحريرها كلية ولكن لحساب من؟ لحساب المضاربيين والفوضويين الذين يريدون تدمير الدول الضعيفة فى حملة صليبية من أجل المجتمع المفتوح من أمثال جورج سوروس).

١-٢) وجهة النظر الهندية فى أسباب الأزمة:

السبب الأساسى فى الأزمة هو عدم وجود جهاز دولى لتنظيم تداول وانتقال رأس المال.

ويقول وزير مالية الهند أن سبب الأزمة يرجع الى سبب رئيسى وسبب ثانوى[١]

السبب الرئيسى:

هو غياب جهاز دولى مسئول عن تنظيم التدفقات المالية عبر الحدود الوطنية ، وبالرغم من أن الرقابة تؤدى إلى الحد من تدفق الاستثمارات وبالتالى الحد من معدل النمو، الا أن النمو البطىء خير من النمو السريع الذى يوقعنا فى الأزمات.

السبب الثانوى:

زيادة نسبة القروض قصيرة الأجل فى غيبة مايكفى من شفافية المعلومات الاقتصادية.

١-٣) وجهة النظر الصينية فى أسباب الأزمة:

إن الازدهار الاقتصادى كان يتضمن مظهراً نقدياً ومالياً أكبر بكثير من الواقع وأن الأزمة نبعت من مشكلات الاقتصاد اليابانى خاصة من علاقة العملات الآسيوية بمعادلة الين والدولار.

ويقول وزير الإعلام الصينى وهو رجل اقتصاد[٢]:

(أن سبب الأزمة هو أن الهياكل الاقتصادية فى دول النمور غير معقولة

---

١) عبد العظيم حماد - الأزمة الاقتصادية للنمور الآسيوية - أسباب انتشارها - مركز الأهرام سنة١٩٩٨ .

٢) روبرت جبران - ترويض النمور ونهاية المعجزة الآسيوية - ترجمة سمر كريم - الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة سنة١٩٩٩ .

والاستثمار فى العقارات أكثر من اللازم بكثير والديون التجارية قصيرة الأجل عالية جدا والدليل على ذلك أن عائدات كل من تايلاند وكوريا الجنوبية من الصادرات لاتساوى فوائد الديون التجارية على الدولتين).

٤-١) وجهة النظر الأندونيسية فى أسباب الأزمة:

السبب هو النمو السريع بمعدلات عالية تزيد على (١٠٪) فى غيبة رقابة حكومية على الاقتصاد القومى[١].

٢) الأسباب العامة لأزمة النمور الآسيوية

تتمثل الأسباب العامة لأزمة النمور الآسيوية فى[٢]:

٢-١) زيادة الاقتراض الخارجي قصير ومتوسط الأجل وظهور عجز مزمن فى ميزان المدفوعات لدول النمور.

٢-٢) المضاربة فى العقارات والاستثمار الترفى والمضاربة فى البورصات.

٢-٣) انتشار الفساد واستغلال النفوذ فى ظل عدم الاستقرار السياسى وغياب الديمقراطية.

٢-٤) هروب رؤوس الأموال من البورصات الى أوروبا فى ظل عدم وجود جهاز مصرفى جيد.

٢-٥) تناقص نسب الصادرات لهذه الدول نتيجة الاغراق التجارى.

٢-٦) غياب الرقابة عن التدفقات المالية الوافدة.

٢-٧) تحرر الأسواق المالية قبل أن يكتمل نمو مؤسسات تلك الدول والمؤسسات القطاعية اللازمة لمراقبة وتنظيم نمو رأس المال[٣].

---

١) وليد سليم عبد الحى ـ المكانة المستقبلية للصين فى النظام الدولى ـ مركز الإمارات للبحوث ـ أبو ظبى ١٩٩٩.
٢) حسن السيد حسن على ـ محاضرات فى هيكل الاقتصاد الأسيوى ـ القاهرة سنة ٢٠٠٠ ـ بدون ناشر.
٣) والدليل على ذلك: تقول ليندا ليم الخبيرة الأمريكية فى اقتصاديات آسيا: أن القواعد المالية والشفافية المعمول بها فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة لم تكن موجودة فى الدول الأسيوية، والدليل على ذلك تم تأسيس ٢٥٠ بنك فى أندونسيا خلال عشر سنوات، وفى تايلاند تأسست ٩٠ شركة تمويل كبيرة فى خلال عشر سنوات، ولم يكن تأسيس بنك أو شركة مالية يتطلب التزاما من أى نوع فكل من لديه أموال يستطيع إنشاء بنك.

ثانيا: نتائج الأزمة:

لاشك أن دول النمور كلها تأثرت من جراء تلك الأزمة ولكن كانت إندونيسيا هى أكثر تضرراً، أما عن النتائج المترتبة عن تلك الأزمة فيمكن إجمالها فيما يلى:

١) تدهور قيمة العملة لتلك الدول[1]: فعلى سبيل المثال فقدت عملة تايلاند ٢٥٪ من قيمتها وفقدت عملة سنغافورة (١٥٪) من قيمتها.

٢) انخفاض الناتج المحلى لتلك الدول[2]: فى عام ١٩٩٨ وهو العام التالى للأزمة الآسيوية انخفض الناتج المحلى لإندونيسيا بحوالى (١٥٪) وفى تايلاند انخفض بنسبة (٨٪) وفى ماليزيا بنسبة (٥٪).

٣) تصدع بورصات تلك الدول[3]: وذلك نتيجة لخروج المستثمرين الأجانب من الأسواق المالية، فقد سجل متوسط العائد على حقوق الملكية (الأسهم) خلال سنة ١٩٩٨ معدلات سالبة بلغت حوالى (٥ر٧٥٪) فى إندونيسيا، و(٨ر٦٣٪) فى تايلاند، و(٢ر٦١٪) فى ماليزيا، وأعلن الأمين العام لمنظمة آسيا أن حجم خسائر النمور الآسيوية فى البورصات بلغ (٧٠٠) مليار دولار.

٤) عجز الميزان التجارى لتلك الدول[4]: وذلك بسبب تراجع صادراتها والنمو الكبير الذى طرأ على وارداتها، وقد أدى هذا العجز فى الميزان التجارى الى تفاقم مشكلات المديونية الخارجية والتى لم تكن نتيجة للاقتراض الحكومى أو القطاع العام بل كان السبب فى زيادة تلك المديونية الخارجية هو القطاع الخاص الذى سمح له بالاقتراض من الخارج بدون رقابة.

٥) انخفاض مستوى المعيشة فى تلك الدول: نتيجة لتمكن الدائنين والمستثمرين الأجانب من زيادة سيطرتهم على اقتصاد تلك الدول، أدى ذلك الى افتقار شديد لنسب عريضة من السكان فارتفعت نسبة من يقعون تحت خط الفقر وتفاقمت البطالة وألغى الدعم وأرتفعت أسعار ضروريات الحياة.

---

١) عمرو محى الدين - أزمة النمور الآسيوية - الجذور والآليات والدروس المستفادة - دار الشرق - القاهرة ٢٠٠٠

٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى - تطور الحساب الرأسمالى والمالى - العدد الرابع سنة٢٠٠٦.

٣) إبراهيم الأخرس - التجربة الصينية الحديثة فى النمو هل يمكن الاقتداء بها - ايتراك للطباعة والنشر سنة٢٠٠٥.

٤) عبد الرحمن تيشورى - أزمة النمور الآسيوية - بحث منشور على الإنترنت على موقع aataych@scs-net-org سنة ٢٠٠٧

المبحث الثانى
الوضع الحالى للاقتصاد المصرى
The Current Situation Of the Egyptian Economy

تصنف مصر ضمن الدول النامية والتى تعرف بأنها تلك الدول التى يكون فيها مستوى التعليم[١] والتكنولوجيا المحلية منخفضاً[٢].

هذا فضلاً عن الأزمات الاقتصادية التى تعانى منها هذه الدول والناشئة عن انخفاض مطرد لمستوى الدخل الحقيقى للفرد بها والذى يمثل طرف العلاقة الطردية بينه وبين معدل التنمية الاقتصادية[٣].

المطلب الأول
الملامح الرئيسية الحالية للاقتصاد المصرى
Main Features of the Egyptian Economy

تتمثل الملامح الرئيسية الحالية للاقتصاد المصرى فيما يلى :

١) ارتفاع المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان :

تعانى مصر كغيرها من الدول النامية من الزيادة السكانية ، ويقصد بالزيادة السكانية هنا هى زيادتها مقارنة بحجم الموارد لدى البلد ، مما يجعل هناك طريقتان لحل تلك المشكلة. الطريقة الأولى هى الحد من الزيادة السكانية، والثانية هى زيادة الموارد لدى الدولة.

ولسهولة الحل الأول فقد لجأت اليه مصر منذ الستينات، حيث تمثل هذا الحل في سياسة تحديد النسل أو مايطلق عليه تنظيم النسل، وبالرغم من تدعيم دول أجنبية هامة لهذه السياسة إلا أنها لم تحقق الهدف منها[٤].

---

١) للتعرف على طريقة قياس مستوى التعليم انظر على سبيل المثال:
W. Hosak, Der Einfluss der Grosse der Entwicklungslander auf einige wichtige Determinahten inres wirtschaftlichen wachstums, Eine empirisch – interregionale untersuchung. 1966.

2) Ahmed. A. Doghiem, Technische, Export–und Kapita lhilfeals Mittel zurforderung des wachstums in Entwicklungsland Jern, Munster 1975.

٣) تتمثل محددات التنمية فى: حجم الاستثمارات السنوية ـ الزيادة السنوية فى حجم التوظف ـ مقدار الزيادة السنوية فى الإنتاجية القومية (إنتاجية العمل ورأس المال)

٤) تقدم الدول المتقدمة حملات لتحديد النسل للدول المكتظة بالسكان لعدة أسباب منها دواعى الأمن القومى للعالم المتقدم، وكذلك الرغبة فى عدم حدوث انخفاض فى الأهمية السكانية للدول المتقدمة. لمزيد من التفاصيل=

وبالرغم من ذلك فإن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر سنة ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ تهدف إلى خفض معدل النمو السكانى إلى (٨ر١) فى الوقت الذى يبلغ متوسط المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان فى الدول النامية (٥ر١٪) ، مقابل (٢ر٠٪) فى الدول المتقدمة.

والجدول التالى يوضح معدل الزيادة السكانية السنوية فى مصر فى الفترة من سنة ٢٠٠٠ الى سنة ٢٠٠٧ :

جدول رقم (١)

تطور أعداد السكان فى مصر فى الفترة من سنة ٢٠٠٠-٢٠٠٧

«بالمليون نسمة»

السنة	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧\٢٠٠٦
عدد السكان	٦٥,٢	٦٦,٥	٦٧,٩	٦٨,٦	٧١	٧٨,٧	٧٦,٥

المصدر : بيانات مجمعة من النشرات الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى.

يتضح من الجدول السابق أن الزيادة السكانية فى مصر ترتفع من سنة إلى أخرى مابين عامى ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٧ .

٢) ضآلة القدرة على الاستثمار :

يعانى الاقتصاد المصرى من ضآلة القدرة على الاستثمار - أى انخفاض حجم الاستثمارات الاجمالية السنوية ، وبالتالى قلة الاستثمارات السنوية الصافية فى القطاعات السلعية والجدول التالى يوضح ذلك.

=انظر : أحمد على دغيم - الطريق الى المعجزة الاقتصادية والقضاء نهائيا على البطالة - المكتبة الأكاديمية سنة ٢٠٠٦ ص٧٩ .

جدول رقم (٢)
حجم الاستثمارات فى القطاعات السلعية فى مصر خلال الفترة من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٧

«القيمة بالمليون جنيه»

السنة	٢٠٠٠\ ٢٠٠١	٢٠٠١\ ٢٠٠٢	٢٠٠٢\ ٢٠٠٣	٢٠٠٣\ ٢٠٠٤	٢٠٠٤\ ٢٠٠٥	٢٠٠٥\ ٢٠٠٦	٢٠٠٦\ ٢٠٠٧
حجم الاستثمار في القطاعات السلعية	٣٩,٦٨٨	٤٤,٨٨٨	٢٩,٤٤٩	٣٣,٠١٢	٤٢,٩١٦	٥٥,٢٢٩	٥٩,٣٤٥

المصدر : بيانات مجمعة من النشرات الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى.

يتضح من بيانات الجدول السابق أن حجم الاستثمار فى القطاعات السلعية بالرغم من اختلافه من سنة إلى أخرى، إلا أنه يفوق حجم الادخار المحلى الإجمالى والذى يرجع انخفاضه إلى انخفاض مستوى الدخل مما يؤدى إلى اللجوء إلى وسائل تمويل خارجية لسد الفجوة بين الاستثمار والادخار.

٣) ضآلة القدرة على زيادة حجم العمالة المنتجة المحلية سنوياً(١) :

بالرغم من احتواء الاقتصاد المصرى لعدد كبير من العمالة يزيد من سنة إلى أخرى إلا أن مساهمة هذه العمالة فى الناتج المحلى ضئيلة جداً وهذا دليل على وجود مايسمى بالبطالة المقنعة داخل جميع قطاعات الاقتصاد المصرى الإنتاجية.

والجدولان التاليان يوضحان ذلك، حيث يوضح الجدول الأول تطور حجم العمالة فى مصر، والثانى يوضح حجم الناتج المحلى للاقتصاد المصرى خلال الفترة من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٦ .

1) United Nations Population fund , The state of world Population 2002.

جدول رقم (٣)

تطور حجم العمالة فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٦

«بالألف عامل»

السنة	٢٠٠٠\٢٠٠١	٢٠٠١\٢٠٠٢	٢٠٠٢\٢٠٠٣	٢٠٠٣\٢٠٠٤	٢٠٠٤\٢٠٠٥	٢٠٠٥\٢٠٠٦
اجمالى عدد العمالة	١٧,٩٨٤	١٧,٩٥٠	١٨,١٧٩	١٨,٦٥٩	١٩,١١٦	١٩,٧٦٦
تطور معدل نمو العمالة	-	٠,٢	١,٢	٢,٥	٢,٣	٣,٣

المصدر : بيانات مجمعة من النشرات الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى.

جدول رقم (٤)

تطور الناتج المحلى الاجمالى للاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٦

«القيمة بالمليون جنيه»

السنة	٢٠٠٠\٢٠٠١	٢٠٠١\٢٠٠٢	٢٠٠٢\٢٠٠٣	٢٠٠٣\٢٠٠٤	٢٠٠٤\٢٠٠٥	٢٠٠٥\٢٠٠٦
الناتج المحلى الاجمالى	٣٠٥,٧٧١	٣٥٣,١٨٧	٣٦٥,٥٤١	٣٨١,٠٠١	٣٩٨,٥٢٨	٤٢٦,١٤٩
معدل نمو الناتج٪	—	٣,٢	٣,٢	٤	٤,٤	٦,٥

المصدر : بيانات مجمعة من النشرات الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى.

٤) انخفاض الإنتاجية القومية :

من أهم ملامح الاقتصاد المصرى هو انخفاض الإنتاجية القومية، وانخفاض الإنتاجية القومية يرجع إلى عاملين أساسين :

الأول : العامل نفسه القائم بالعملية الإنتاجية وعدم تأهيله التأهيل الكافى للقيام بالإنتاج على أكمل وجه.

الثانى : الظروف الاقتصادية غير الملائمة التى يعمل فيها العامل ويقدم إنتاجه.

٥) تزايد الحاجة إلى المعونة الفنية والتجارية من العالم المتقدم وكذلك التعاون المالى والاستثمارى معه :

يراد بالمعونة الفنية الاستعانة بالخبراء الأجانب أو إرسال المبعوثين المصريين إلى الخارج للتعلم أو التدريب.

والمعونة الفنية لا تؤثر فقط على نوعية العمل فى أى بلد نامى، وإنما أيضا على النمو السنوى لحجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب. وللمعونة الفنية أشكال متعددة أهمها :

٥-١) المعونة فى مجال التعليم : والتى تتيح لأى بلد نام زيادة عدد المعاهد العلمية والتدريبية فيه وبالتالى قدرته على سد العجز فى الأعداد اللازمة من الأساتذة والمدرسين والمدربين والمديرين للمعاهد الجديدة عن طريق الاستعارة من الدول المتقدمة[١].

٥-٢) المعونة الطبية : سواء فى الطب الوقائى أو العلاجى أو الجراحى فعن طريق المعونة الطبية تنتقل أساليب الطب الحديثة الى البلد النامى[٢].

٥-٣) المعونة التجارية : تتمثل فى المعونة المقدمة من الدول المتقدمة لمصر وغيرها من الدول النامية فى مجال التصدير عن طريق تنمية حصيلتها من صادراتها اليه وذلك عن طريق فتح الدول المتقدمة أسواقها أمام منتجات مصرية[٣]، وهناك شكل آخر للمعونة التجارية وهو تثبيت أسعار الصادرات المصرية من المواد الخام والمنتجات الزراعية.

٥-٤) المعونة فى مجالات مختلفة : مثل الخبراء فى مجال تنظيم المرور والخبراء فى مجال تجنب حوادث العمل وغيره[٤].

١) مشروع مبارك كول «التعاون الفنى بين مصر وألمانيا» دليل على ذلك.
٢) الأطباء المصريين الذين يحصلون على درجات الماجستير والدكتوراة من الخارج وفى تخصصات حديثة ونادرة خير دليل على أستفادة الاقتصاد المصرى من هذه المعونة.
٣) وهذا ما تفعله مصر من خلال بروتوكولات التعاون بينها وبين الدول المتقدمة.
٤) وقد استعانت مصر بتجارب دولية فى هذا المجال.

وهكذا يتضح أن المعونة الفنية لها أثر ايجابى كبير على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب.

أما عن التعاون المالى والاستثمارى بين مصر والدول المتقدمة فيأتي من خلال التمويل الخارجي الذى يعتمد عليه الاقتصاد المصرى كمصدر من مصادر التمويل خاصة وأن المصادر المحلية محدودة وتعجز عن الوفاء بحاجة الاستثمارات المطلوبة.

أما عن التعاون الاستثمارى فيتمثل فى قدرة الاقتصاد المصرى على جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا ماسوف نتناوله فى النقطة القادمة.

٦) قدرة الاقتصاد المصرى على جذب الاستثمارات:

هنالك مؤشرات ست تقيس قدرة البلد على جذب الاستثمار الأجنبى وهى[١]:

- مؤشر التنافسية العالمية.
- مؤشر القدرة على الابداع.
- مؤشر امكانية الحصول على رأس المال.
- مؤشر الحرية الاقتصادية.
- مؤشر الشفافية.
- مؤشر سهولة أداء الأعمال.

وقد جاء ترتيب مصر فى هذه المؤشرات الست متأخرة عن مثيلتها من الدول العربية باستثناء مؤشر واحد[٢]، أى أنه يمكن القول أن قدرة الاقتصاد المصرى على جذب الاستثمار الأجنبى منخفضة جدا، ليس على الاطلاق فقط ولكن بمقارنتها بدول عربية مجاورة.

٧) انخفاض الصادرات:

يعانى الاقتصاد المصرى كغيره من اقتصاديات الدول النامية من انخفاض حجم الصادرات، ولا يعنى انخفاض حجم الصادرات انخفاض قيمتها المطلقة لأننا نجد أن

١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - العددان الثالث والرابع سنة ٢٠٠٥.

٢) هو مؤشر القدرة على الابداع بفرعيه مؤشر الأنشطة التقنية ومؤشر رأس المال البشرى.

هذه القيمة تزداد من سنة إلى أخرى نتيجة لزيادة الأسعار، وإنما يتضح انخفاض حجم الصادرات إذا ما قورنت بحجم الواردات من جهة وهو مايوضحه الجدول رقم (٥) وإذا ما قورنت بحجم الناتج المحلى الإجمالى من جهة أخرى وهو مايوضحه الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٥)

حجم الصادرات المصرية مقارنة بحجم الواردات خلال الفترة من ٢٠٠١ -٢٠٠٧

«القيمة بالمليون جنيه»

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
اجمالى الصادرات	١٦,٢	١٦,٥	٢١,١	٣٦,٨	٤٧,٧	٦١,٦	٧٨,٨	٦٥,٤
اجمالى الواردات	٤٨,٦	٥٠,٧	٥٦,٥	٦٥,١	٧٩,٧	١١٤,٧	١١٨,٥	١٠٩,١
العجز فى الميزان التجارى	٣٢,٤	٣٤,٢	٣٥,٤	٢٨,٣	٣٢	٥٣,١	٣٩,٧	٤٣,٧

المصدر: بيانات مجمعة من النشرات الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى.

يتضح من الجدول السابق أن حجم الصادرات بالرغم من تزايد قيمته المطلقة سنة بعد أخرى، إلا أنه بمقارنته بحجم الواردات يتضح ضآلة هذه الأرقام وهذا مايعكس انخفاض الصادرات المصرية.

جدول رقم (٦)

نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة من ٢٠٠٠ -٢٠٠٧

«القيمة بالمليون جنيه»

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الناتج المحلى الاجمالى	٣٠١,٢	٣٠٥,٨	٣٤٧,٧	٣٦٥,٥	٣٨١,٠	٣٩٨,٥	٤٢٦,١	٦٧٤,٦
إجمالى الصادرات	١٦,٢	١٦,٥	٢١,١	٣٦,٨	٤٧,٧	٦١,٦	٧٨,٨	٦٥,٤
نسبة الصادرات إلى الناتج٪	٥,٤	٥,٤	٦,١	١٠,١	١٢,٥	١٥,٥	١٨,٥	٩,٧

المصدر: بيانات مجمعة من النشرات الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى.

وفى دراسة عن أداء النشاط التصديرى فى مصر مقارنة بعدد من الدول النامية جاءت مؤشرات أداء النشاط التصديرى متواضعة[1].

٨) سوء الظروف الاجتماعية:

يعانى الاقتصاد المصرى من كثير من الظروف الاجتماعية السيئة والمتمثلة فى عدة مظاهر منها أزمات المرور والاسكان والبطالة وتعطيل مصالح الأفراد والتخلى عن القيم الايجابية ، هذه الظروف فى مجملها تؤدى إلى تزايد الشعور بعدم الرضا من قبل الأفراد وبالانخفاض فى درجة الشعور بالانتماء إلى الوطن ، وسوف نتناول فى المطلب القادم أسباب سوء الظروف الاجتماعية بالتفصيل.

١) تطور حركة الصادرات المصرية ـ النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ـ العدد الرابع ـ المجلد السادس والخمسون.

المطلب الثاني
الأسباب المحددة للملامح الرئيسية للاقتصاد المصرى
Specific Causes of the Main Features of the Egyptian Economy

فيما يلي نتناول الأسباب التى أدت الى وجود هذه الصورة الحالية للاقتصاد المصري:

١) أسباب ارتفاع المعدل السنوى للزيادة السكانية:

تتمثل أسباب ارتفاع المعدل السنوى للزيادة السكانية فى مصر فيما يلى:

١.١) فشل سياسة تحديد النسل:

ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية:

١.١.١) النظر لكثرة الأطفال على أنها ثروة وعزوة واستثمار، فالناس فى أى دولة يعرفون نوعيين من الثروة ثروة مادية وثروة بشرية وذلك لقوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾[الكهف/٤٦].

وحيث إن الغالبية العظمى من سكان الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة لايستطيعون امتلاك الثروة المادية بسبب انخفاض مستوى الدخل فانهم يلجؤون إلى إنجاب الكثير من الأطفال لتكوين ثروة بشرية، فكثرة الأطفال تمثل لهم ثروة مادية كما أنها تمثل لهم عزوة، وفى الوقت نفسه فإن الناس فى الدول النامية ينظرون للأطفال أيضاً على أنهم استثمار أى مورد رزق فالطفل يعمل فى الزراعة أو فى الورش منذ سن السابعة.

١.١.٢) الواعز الدينى:

هناك اعتقاد راسخ لدى الناس بأن الذى يتكفل الأولاد هو الله سبحانه وتعالى لقولـــــه ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[العنكبوت/ ٦٠].

١-١-٣) الآثار الجانبية الخطيرة لوسائل منع الحمل :

أثبتت التجارب أن وسائل منع الحمل لها آثار جانبية على صحة النساء اللواتى يستعملنها وخاصة اللاتى يستعملنها لفترة طويلة، وهذا ماأعلنته مجلة «لانسيت» العلمية البريطانية نتيجة لبحث أجراه عدد من الباحثين بأن مخاطر الاصابة بمرض سرطان الثدى تزداد بنسبة (٤٠٪) بعد استخدام حبوب منع الحمل لفترة أربع سنوات متتالية وبنسبة (٧٠٪) اذا استخدمت لفترة ثمان سنوات متتالية.

١-١-٤) مساهمة دول أجنبية بجزء كبير فى تمويل سياسة تحديد النسل :

نتيجة لمساهمة دول أجنبية فى تدعيم سياسة تحديد النسل ماديا فى الدول النامية عموما ونتيجة لنوايا الدول الأجنبية الغير حميدة تجاه العالم النامى، يجعل الناس فى الدول النامية تتشكك فى الهدف الحقيقى من وراء تلك السياسة.

١-٢) زواج حوالى ثلث عدد الفتيات فى سن السادسة عشر او اقل:

من المعروف أن الجزء الأكبر من فتيات الريف والصعيد أى مايمثل حوالى ثلث الفتيات يتزوجن وهن فى سن السادسة عشر أو أقل، ومن المعروف أنه كلما طالت فترة خصوبة المرأة التى تقضيها وهى متزوجة كلما زادت فرص الانجاب وبالتالى مرات الإنجاب.

١-٣) الارتفاع المطرد لمتوسط العمر:

أوضحت التقارير المختصة بهذا الشأن أن مصر أحرزت تقدماً فى هذا المجال، فبعد أن كان العمر المتوقع عند الولادة عام ١٩٧٥ (٥٢) سنة أصبح (٦٦) سنة عام ٢٠٠٠م، ثم زاد هذا العمر المتوقع عام٢٠٠١ إلى (٦٨) سنة فى المتوسط[١].

٢) أسباب ضآلة القدرة على الاستثمار[٢]:

وذلك للأسباب الآتية :

٢-١) انخفاض حجم الاستثمارات السنوية:

يراد بانخفاض حجم الاستثمارات هو انخفاض حجم المبالغ المتاحة سنويا لأغراض الاستثمار سواء بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية.

---

١) موقع منظمة الصحة العالمية على شبكة المعلومات الدولية وهو:- www.who.iht

٢) محمد زكى شافعى - التنمية فى مصر - ماضيها ومستقبلها - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سنة١٩٨٨ .

ويرجع انخفاض حجم تلك المبالغ إلى :

٢ـ١ـ١) انخفاض معدل الادخار :

يرجع انخفاض معدل الادخار للأفراد فى مصر الى انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد والارتفاع الهائل للفرق السلبى بين معدل الفائدة الدائنة ونسبة التضخم.

٢ـ١ـ٢) الاكتناز فى شكل ذهب :

يقوم الكثير من الأفراد فى مصر بالاكتناز فى شكل ذهب بهدف تجنب الضرر الذى يحدث نتيجة للتدهور المستمر لقيمة العملة المحلية الناشىء عن التضخم الجامح.

٢ـ١ـ٣) تهريب كميات ضخمة من رؤوس الأموال سنوياً إلى الخارج :

بالرغم من الإجراءات التى اتخذتها الحكومة للتغلب على مشكلة تهريب رؤوس الأموال من مصر إلى الخارج، إلا أن هذه الإجراءات لم تسفر عن أية نتائج ملموسة[1]، والواقع أن من أهم أسباب حدوث هذه الظاهرة هو عدم توافر الاستقرار السياسى والاقتصادى بقدر كافى وخاصة التضخم الجامح الذى يجتاح الاقتصاد المصرى من وقت لآخر مما يؤدى إلى تدهور قيمة الجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية.

٢ـ١ـ٤) الدعم المتزايد لأهم السلع الغذائية :

من المعروف أن الدول النامية تقوم بتقديم دعم سنوى لأهم السلع الغذائية حتى تكون الطبقات الكادحة قادرة على شراء مايلزمها من تلك السلع ، وحيث إن تعداد السكان فى زيادة مستمرة فإن الدولة تضطر إلى أن تزيد سنوياً من دعمها لأهم السلع الغذائية بنسبة كبيرة.

٢ـ١ـ٥) الإسراف فى الإنفاق الحكومي :

يتضح هذا الإسراف فى السيارات الفاخرة التى تشتريها الحكومة والقطاع العام

1) Siehe: J.U. Meyer U. a, Die Zweite Entwick lungs decade der vereinten Nationen, konzept und kritik einer globalen Entwicklungsstrategie, Dusseldorf, 1971.

لكى تكون فى خدمة المسؤولين ، ومن المعروف أن هذه السيارات علاوة على ثمنها الباهظ فان تكلفة تشغيلها وصيانتها واصلاحها كبيرة جداً .

٢ـ١ـ٦) التزايد السريع فى قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة[١] :

هناك تزايد سريع فى قيمة واردات مصر من السلع الغذائية خاصة القمح والمنتجات الحيوانية، بالإضافة إلى الأدوية والسلع الاستهلاكية المعمرة وقطع الغيار اللازمة لها ، وأيضاً من السلع الوسيطة اللازمة لكثير من الصناعات المحلية وهذا التزايد يرجع إلى عدة عوامل أهمها :

- الزيادة السكانية.
- استمرار عملية سوء توزيع الدخل .
- ارتفاع أسعار تلك الواردات.

وترجع أسباب الزيادة فى قيمة الواردات من السلع الوسيطة الى :

- تنفيذ عملية التنمية.
- زيادة أسعار تلك الواردات.
- زيادة تكاليف النقل والتأمين.

٢ـ١ـ٧) المرتبات الخيالية لأعضاء السفارات والقنصليات والمراكز الثقافية بالخارج :

كما هو معروف فإن مرتبات أعضاء السفارات والقنصليات والمراكز الثقافية بالخارج تعتبر مرتبات خيالية، ويضاف إلى ذلك أيضاً المبالغ الكبيرة التى تنفق على المبعوثين بالخارج سواء فى الدراسة أو التدريب .

٢ـ١ـ٨) البطالة المقنعة بدواوين الحكومة والقطاع العام[٢] :

تدلنا الإحصاءات العالمية أن مابين (٣٠٪ و ٥٠٪) من المعينين فى دواوين

٢،١) أحمد على دغيم ـ الطريق الى المعجزة الاقتصادية والقضاء نهائيا على البطالة ـ المكتبة الأكاديمية سنة٢٠٠٦ .

الحكومة والقطاع العام يمثلون عمالة زائدة أى بطالة مقنعة، معنى ذلك أن هذا الجزء الكبير من هؤلاء المعينين يحصلون على أجور ومرتبات دون أن يضيفوا إلى الإنتاج القومى شيئاً، وتبلغ هذه الأجور والمرتبات نسبة تتراوح مابين (٥ر٢٪ و٤٪) من الدخل القومى السنوى، أى أن هناك مبالغ كبيرة تذهب سنويا هباء كان من الممكن استخدامها فى تدعيم الاستثمار.

٢-١-٩) التأخر فى استخدام القروض المتاحة:

بالرغم من أن مصر تعقد اتفاقيات قروض بقيم ترى أنها فى أشد الحاجة إليها لتمويل مشروعاتها، إلا أن هناك تباطؤ فى استخدام هذه القروض، وهذا التأخير فى استخدام القروض يكلف الدول تكاليف باهظة تتمثل فى دفع عمولة ارتباط لمدة طويلة عن المبالغ غير المستخدمة، كما تتحمل الدولة خسارة نتيجة للتدهور المطرد فى الأسعار العالمية للسلع الاستثمارية، وهذا كله يؤثر بالسلب على حجم الاستثمارات.

٣) أسباب ضآلة القدرة على زيادة حجم العمالة المنتجة المحلية سنوياً:

ترجع ضآلة قدرة الاقتصاد المصرى على زيادة حجم العمالة المنتجة المحلية سنوياً إلى عدة أسباب أهمها:

٣-١) قلة الاستثمارات الصافية سنوياً:

تتمثل أسباب قلة الاستثمارات الصافية السنوية عامة فيما يلى:

٣-١-١) انخفاض حجم الموارد المخصصة سنوياً لتنفيذ عمليات الاستثمار:

وذلك للأسباب السابق الإشارة إليها عند التحدث عن أسباب ضآلة حجم الاستثمارات.

٣-١-٢) الاضطرار إلى تنفيذ الكثير من عمليات الإحلال والتجديد سنوياً:

تضطر الدولة إلى تنفيذ عمليات الإحلال والتجديد فى كثير من المصانع القائمة وكذلك فى كثير من مشروعات البنية الأساسية القائمة وذلك نتيجة لإهمال القيام بعمليات الإحلال والتجديد اللازمة فى السنوات السابقة.

٣-١-٣) الارتفاع المطرد فى أسعار السلع الاستثمارية:

فالارتفاع المطرد فى أسعار السلع الاستثمارية لابد وأن يؤدى إلى ارتفاع مطرد فى تكلفة عمليات الإحلال والتجديد لكل مصنع من المصانع المتهالكة.

٢-٣) تنفيذ عمليات الإحلال والتجديد بآلات ومعدات متطورة:

فالآلات والمعدات المتطورة هى آلات ومعدات ذات تكنولوجيا مكثفة لرأس المال وموفرة للعمالة بدرجة كبيرة.

٣-٣) عدم استغلال الطاقة الإنتاجية استغلالاً كاملاً:

فى الواقع فإن الاقتصاد المصرى كغيره من الاقتصاديات النامية يعانى من عدم الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية سواء فى القطاع العام أو الخاص[1]. وأن هذا الجزء المعطل فى تزايد مستمر.

٤-٣) توقف عملية انشاء عدد من المشروعات كل فترة زمنية:

من الأشياء الغريبة التى تحدث فى كل الدول النامية هو توقف عملية انشاء عدد من المشروعات فى كل فترة من الوقت اما لعدة سنوات أو نهائياً بعد أن يكون قد أنفق عليها الكثير من الأموال سواء بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية، ويرجع السبب فى ذلك إلى تغيير التشكيل الوزارى فى الدولة[2].

٥-٣) الاستعانة بأعداد متزايدة من المتخصصين والعمال الأجانب:

من المعروف أن مصر تستعين بأعداد متزايدة من المتخصصين والعمال الأجانب فى إطار المعونة الفنية وفى إطار التعاون المالى والاستثمارى بينها وبين العالم المتقدم.

٤) أسباب انخفاض الإنتاجية القومية:

لاشك أن الإنتاجية القومية فى الدول النامية أقل بكثير من مثيلتها فى الدول المتقدمة، ويمثل ذلك أحد الأسباب الهامة لبطء عملية التنمية.

---

١) من المعلوم أن نسبة الطاقة الإنتاجية العاطلة فى القطاع العام أكبر بكثير من نسبة الطاقة الإنتاجية العاطلة فى القطاع الخاص.

٢) محمد ناظم حنفى ـ الإصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية ـ دار النهضة ـ القاهرة سنة١٩٩٢ .

ويرجع انخفاض الإنتاجية القومية فى مصر بصفة خاصة وفى الدول النامية بصفة عامة إلى مايلى :

٤-١) انخفاض مستوى التعليم:

مما لاشك فيه أن لدى الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة علماء وكفاءات فى عدد من التخصصات لايقل مستواهم عن مستوى نظائرهم فى الدول المتقدمة، ولكن نسبة هؤلاء العلماء والكفاءات فى الدول النامية إلى عدد سكانها أقل بكثير إذا قورنت بنسبة العلماء والكفاءات بالدول المتقدمة إلى عدد سكانها .

بالرغم من أن نسبة الحاصلين على التعليم فى مراحله المختلفة فى الدول النامية إلى عدد سكانها نسبة ضئيلة جدا مقارنة بمثيلتها فى الدول المتقدمة ، إلا أن المعيار الأكثر أهمية هنا هو مستوى التعليم أى مستوى المواد التعليمية ودرجة استيعاب الأفراد لها .

فمن المعروف أن مستوى المواد التعليمية فى الدول النامية عموماً يعتبر منخفضاً جداً بالمقارنة بمستوى المواد التعليمية فى الدول المتقدمة.

وهناك أسباب عديدة لانخفاض مستوى التعليم فى الدول النامية عموما وفى مصر بصفة خاصة نذكر منها[١] :

٤-١-١) قلة الإنفاق على التعليم :

لبيان قلة الإنفاق على التعليم نعقد مقارنة بين ماأنفقته مصر وبريطانيا على التعليم سنة ١٩٨٢م[٢]، تدل الإحصاءات أن بريطانيا أنفقت على التعليم سنة١٩٨٢ مبلغ (٣ر١٤) مليار جنيه استرلينى أى مايمثل (٦٪) من إجمالى الدخل القومى هناك وقتئذ ، بينما نجد أن ماأنفقته مصر على التعليم فى نفس العام قد بلغ (٦٤ر٠) مليار جنيه مصرى أى مايعادل (٤ر٠) مليار جنيه استرلينى فقط، وهذا يمثل (٣٪) فقط من

١) انظر منى عمار - مؤشرات التنمية البشرية فى مصر - دراسة مقارنة - بحث منشور بمجلة قسم الاقتصاد - كلية التجارة جامعة الأزهر سنة١٩٩٧ .
٢) اختيرت بريطانيا لعقد هذه المقارنة لأن عدد سكانها آنذاك كان يماثل عدد سكان مصر.

إجمالي الدخل القومي آنذاك، وهذا يعنى أن بريطانيا أنفقت على التعليم حوالى (٣٦) أمثال ماأنفقته مصر على التعليم فى سنة١٩٨٢ .

٤-١-٢) ضآلة القيمة الحقيقية لمرتبات المدرسين والأساتذة:

من المعروف أن المدرسين والأساتذة الجامعيين فى الدول النامية عموما وفى مصر بصفة خاصة يحصلون على مرتبات أقل بكثير من مرتبات نظائرهم الذين يعملون فى الدول المتقدمة. مما يعكس ضآلة القيمة الحقيقية لمرتبات المدرسين والأساتذة الجامعيين فى الدول النامية. ومما لاشك فيه أن هذا ينعكس على مستوى التلاميذ فى المدارس والطلبة فى الجامعات لأن الأساتذة الذين يحصلون على عائد لايتناسب مع العبىء الملقى على عاتقهم وبالتالى لاتكون لديهم الرغبة فى إعطاء التلاميذ كل مايمكنهم إعطائه من علم وخبرة.

٤-١-٣) القصور فى المقررات التعليمية:

يرجع القصور فى المقررات التعليمية بالدول النامية عموما الى البطء الشديد للغاية فى عملية تطويرها.

٤-١-٤) تكدس التلاميذ والطلبة فى المدارس والجامعات:

بالرغم من أن عدد المؤسسات التعليمية فى مراحل التعليم المختلفة تزداد سنة بعد أخرى[1]، إلا أن الأعداد الجديدة التى تلتحق بها سنويا تزداد بسرعة أكبر نتيجة لزيادة المعدل السنوى للسكان. وهذا يؤدى إلى تكدس مستمر فى تلك المؤسسات التعليمية، وهذا التكدس له أثره الخطير على مستوى استيعاب التلاميذ مما يزيد من انخفاض مستوى التعليم.

٢-٤) انخفاض مستوى الصحة:

إن مستوى الصحة فى الدول النامية عموما وفى مصر بصفة خاصة منخفض جداً بالمقارنة بمستوى الصحة فى الدول المتقدمة. ويرجع هذا الانخفاض فى مستوى الصحة إلى عدة عوامل هى:

١) منى عمار - مؤشرات التنمية البشرية فى مصر - مرجع سابق.

٤-٢-١) انخفاض الخدمة العلاجية :

نتيجة تكدس المترددين على المؤسسات العلاجية . وذلك لأن عدد المؤسسات العلاجية فى الدول النامية تزيد ببطىء ، بينما يزداد عدد المترددين عليها للعلاج بسرعة والزيادة فى عدد المترددين لايرجع فقط للزيادة السكانية وانما يرجع الى تزايد نسبة الاصابة بالكثير من الأمراض .

٤-٢-٢) بطء انتقال التقدم الطبى من العالم المتقدم الى العالم النامى .

٤-٢-٣) عدم توافر عدد من الأدوية بكميات كافية[١] .

٤-٢-٤) نقص التغذية .

٤-٢-٥) تلوث البيئة :

نتيجة سوء الصرف الصحي - وتلوث مياه الشرب - وعوادم السيارات .

٤-٣) البطالة المقنعة:

لاشك أن العمالة الزائدة (البطالة المقنعة) تتسبب فى تعطيل العمل وبالتالى تخفيض الإنتاجية .

٤-٤) استمرار البرامج التليفزيونية عادة حتى الساعات الأولى من الصباح:

هذا يجعل أفراد المجتمع يجلسون أمام التليفزيون طوال هذا الوقت ، مما يؤدى إلى قصر فترة النوم لهؤلاء الأفراد مما يؤثر على صحتهم البدنية والنفسية وبالتالى على انتاجيتهم بالانخفاض[٢] .

٤-٥) الحرمان من مشاركة أعداد كبيرة من الكفاءات والمهارات فى العلمية الإنتاجية نتيجة لهجرتهم للخارج[٣] .

٤-٦) قلة الأبحاث العلمية فى مختلف المجالات واهمال الاستفادة منها:

وذلك لأن الإنتاجية القومية فى أى بلد تتوقف على درجة التقدم العلمي والفنى ومدى الاستفادة منه ، وبطبيعة الحال فإن درجة التقدم العلمى والفنى تتوقف على كمية ومستوى الأبحاث العلمية .

١) نشأت نجيب فرج - فجوة الدواء بين الشمال والجنوب - الأهرام الاقتصادى سنة١٩٨٩ .
٢) أحمد عكاشة - التحليل النفسى للمصرى، الشخصية المصرية وفوضى اللغة - القاهرة سنة٢٠٠١ .
٣) منى عمار - هجرة العقول البشرية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة - الأسباب والنتائج - بحث منشور بمجلة الاقتصاد الإسلامى - جامعة الأزهر سنة٢٠٠٥م.

٤ـ٧) انخفاض معامل رأس المال إلى العمل[١] :

تستخدم الدول النامية عموما التكنولوجيا الأكثر توفيرا لرأس المال لما لديها من وفرة فى عنصر العمل، ومن المعروف أنه كلما انخفض معامل رأس المال إلى العمل انخفضت الإنتاجية القومية.

٤ ـ ٨) استخدام آلات ومعدات مستعملة فى مشروعات جديدة وعند الاحلال والتجديد:

تقوم الدول النامية بشراء معدات مستعملة من الخارج لتنفيذ مشروعات جديدة أو حتى فى الإحلال والتجديد لمشروعات قائمة وذلك بغرض التوفير فى النفقات الاستثمارية ، ولكن من الطبيعى أن يؤثر استخدام مثل تلك المعدات سلبياً على الإنتاجية القومية ، هذا فضلاً عن عدم الاهتمام بصيانة الآلات والمعدات بدرجة كافية.

٤ـ٩) القصور فى البنية الأساسية:

إن القصور فى البنية الأساسية يجعل الكثير من المشروعات لاتستطيع الحصول على الخدمات اللازمة لها مما يؤثر ايجابياً على حجم التكلفة لهذه المشروعات ويؤثر بالسلب على الإنتاجية القومية[٢].

٤ـ١٠) صغر حجم السوق:

أكد علماء الاقتصاد على وجود علاقة طردية بين حجم السوق وحجم الصناعة[٣].

٤ ـ ١١) تفوق الأهمية النسبية لقطاع الزراعة بدرجة كبيرة نسبيا عن اى قطاع اقتصادى آخر:

بما أن القطاع الزراعى يمثل القطاع ذى الإنتاجية الأضعف فإن هذا السبب يضاف إلى أسباب انخفاض الإنتاجية القومية .

١) يقصد بمعامل رأس المال إلى العمل: النسبة بين الأصول الرأسمالية الثابتة وعدد العمال الذين يستخدمون فى استغلالها.

٢) مثال ذلك تعطل التليفونات والتلكسات فى أى دولة نامية مما يؤدى إلى اضطرار سفر المسؤلين لاتمام صفقاتهم.

٣) أحمد على دغيم ـ ما أملناه من السوق العربية المشتركة فى عملية التنمية فى مصر ـ مجلة الدراسات والبحوث التجارية ـ كلية التجارة جامعة بنها سنة١٩٨١ .

٥) أسباب تزايد الحاجة إلى المعونة الفنية والتجارية من الدول المتقدمة والتعاون المالى والاستثمارى معه:

نتيجة لانخفاض الإنتاجية السائدة فى الدول النامية وارتفاع معدل الزيادة السكانية فيها وضآلة القدرة على الاستثمار وعدم استغلالها للطاقة الإنتاجية استغلالاً كاملاً، فلن يمكن لهذه الدول تغيير الملامح الرئيسية للصورة الاقتصادية لها إلا من خلال تقبلها للمعونة الفنية والتجارية من الدول المتقدمة والتعاون المالى والاستثمارى معها[1].

٦) أسباب انخفاض قيمة الصادرات:

يرجع ذلك إلى انخفاض قيمة نوعين من الصادرات الأول الصادرات المنظورة والثانى الصادرات غير المنظورة.

١-٦) انخفاض قيمة الصادرات المنظورة:

يعانى الاقتصاد المصرى كباقى اقتصاديات الدول النامية من ضآلة حصيلة صادراتها المنظورة وذلك لعدة أسباب منها :

١-١-٦) صغر حجم الفائض للتصدير لبعض السلع الزراعية وعدم وجود فائض للتصدير لعدد آخر من السلع الزراعية كما هو الحال بالنسبة للأرز نتيجة للزيادة المطردة فى الاستهلاك المحلى من تلك السلع .

٢-١-٦) تراخى الطلب العالمى على المواد الخام التى تنتجها مصر وباقى الدول النامية؛ وذلك للأسباب الآتية:

- تحول الدول المتقدمة عن أساليب الإنتاج الصناعى التى تستهلك كمية كبيرة من المواد الخام.
- استخدام مواد أولية صناعية كبديل لمواد خام تنتجها الدول النامية.
- وجود حواجز جمركية عالية تصطدم بها صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

---

١) جلال أمين - تنمية أم تبيعية اقتصادية وثقافية - دار ماجد للطباعة - القاهرة سنة١٩٨٧ .

- وجود معايير جودة عالمية تصطدم بها صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة.
- انخفاض مرونة الطلب بالنسبة لسعر المواد الخام التى تصدرها الدول النامية .
- انخفاض معدل التنمية الاقتصادية فى الدول المتقدمة فى السنوات الأخيرة.

٦-١-٣) قيام الدول النامية ومنها مصر بتصدير المواد الخام دون إدخال عمليات صناعية عليها مع العلم أن إدخال أى عمليات صناعية يضاعف من قيمتها .

٦-١-٤) تدهور أسعار العملات العالمية المقيم بها أسعار عدد من السلع التى تصدرها الدول النامية[١] .

٦-١-٥) عدم قدرة المنتجات الصناعية لغالبية الدول النامية على منافسة المنتجات الصناعية للدول المتقدمة فى الأسواق العالمية.

٦-٢) انخفاض قيمة الصادرات غير المنظورة خاصة لقطاع السياحة[٢]:

يرجع انخفاض قيمة صادرات مصر من السياحة إلى عدة عوامل هى :

٦-٢-١) القصور فى الدعاية والإعلان عن المعالم والمزايا السياحية بها فى الدول المتقدمة.

٦-٢-٢) عدم توافر الخدمات السياحية الهامة مثل المكاتب السياحية، التسهيلات اللازمة كالخرائط التوضيحية.

٦-٢-٣) عدم الاهتمام بالمناطق السياحية من ناحية التجميل والنظافة، وكذلك عدم الاهتمام بالطرق المؤدية الى الأماكن السياحية وعدم انتظام وسائل المواصلات لنقل السائحين، بالإضافة إلى عدم تجهيزها .

٦-٢-٤) عدم التأمين الكافى للأماكن السياحية والسائحين مما يضر بعدد من السائحين.

٦-٢-٥) عدم الاستغلال الكامل للأماكن السياحية مما يشعر السائحين بملل نتيجة عدم التجديد .

---

١) انتبهت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابيك) الى خطورة ذلك فدعت سنة١٩٨٨ الى عدم تحديد أسعار بترولها بالدولار بعد أن انخفضت قيمته مقابل العملات الأجنبية الأخرى بنسبة(٣٥٪) .

٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ـ صناعة السياحة الواقع والتحديات سنة٢٠٠٤ .

٧) أسباب سوء الظروف الاجتماعية:

يرجع سوء الظروف الاجتماعية فى الدول النامية الى عدة عوامل هى :

١.٧) عدم انسياب المرور وازدحام المواصلات:

نتيجة سوء حالة الطرق، وتعطل عدد كبير من المركبات نتيجة سوء استخدامها . هذا كله يؤدى إلى أن الغالبية العظمى من العاملين يذهبون إلى أعمالهم متأخرين ومرهقين مما ينعكس بالسلب على آدائهم .

٢.٧) المعاناة من أزمة الاسكان الحادة والمتفاقمة:

لقد أصبحت أزمة الاسكان حادة فى الدول النامية مما أدى إلى ارتفاع أسعار المساكن علاوة على محدودية المساكن نتيجة انخفاض حجم الاستثمار فى هذا القطاع .

٣.٧) تفشى البطالة:

أفادت الإحصاءات العالمية أن معدل البطالة الصريحة بين خريجى الجامعات فى الدول النامية فى ارتفاع مستمر حتى أنها وصلت فى بعض الدول العربية إلى (٦٠٪)[١] .

٤.٧) تعطيل مصالح الأفراد تحت اسم الروتين:

يتم تعطيل المصالح بأحد الأسباب الآتية :

- الإكثار من عدد الإجراءات اللازم اتخاذها لقضاء المصالح .
- تعقيد الأمور لأصحاب المصالح لكى يقدموا الرشاوى لاتمام مصالحهم .

٥.٧) عقاب المجد واثابة المهمل او التساوى بينهما فى اغلب الأحيان:

كثيراً ما يعاقب المجتهد إما خوفاً من تألق نبوغه أو بسبب بعض الأخطاء الصغيرة الناجمة من اجتهاده، إما عن إثابة المهمل فغالباً ما يكون المهملين منافقين لرؤسائهم وينقلون لهم أخبار زملائهم فيثابوا على ذلك. وهذا بالطبع مهبطاً للعزائم ويؤثر سلبياً على الإنتاجية القومية .

١) محمد على الندوى ـ البطالة المشكلة والحل ـ ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الثانى لمؤسسة الفكر العربى (حول استشراف المستقبل العربى) سنة٢٠٠٣ .

٨) أسباب عدم القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية:

هناك عوامل ساهمت فى انخفاض قدرة الاقتصاد المصرى على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبى تتمثل فى[1]:

١.٨) **الافتقار إلى حرفية الترويج** للاستثمار الأجنبى المباشر داخل مصر.

٢.٨) **عدم وجود خريطة استثمارية** للمناطق الجغرافية الواعدة والجاذبة للاستثمار واتباع سياسات غير مرنة فى التعامل مع المستثمر.

٣.٨) **نقص العمالة الماهرة والمدربة** اللازمة لمشروعات الاستثمار الأجنبى.

٤.٨) **اقتصار الاستثمار الأجنبى المباشر** على نوعيات محددة من القطاعات مثل البترول والسياحة.

٥.٨) **ارتفاع تكلفة التكنولوجيا الأوروبية** المقدمة الى الدول النامية عموما ومن بينها مصر بصفة خاصة.

---

١) منى عمار ـ الاستثمار الأجنبى المباشر فى ظل المناخ الاستثمارى الجديد للاقتصاد المصرى ـ بحث منشور فى مجلة قطاع كليات التجارة جامعة الأزهر سنة٢٠٠٨م.

المبحث الثالث
تجربة النمور الآسيوية وإمكانية تطبيقها على الاقتصاد المصرى
Experience of the Asian Tigers and their Applicability to the Egyptian Economy

بعد استعراض المبحثين الأول والثانى اللذان تناولاً عرضاً للتجربة التنموية للنمور الآسيوية، والوضع الحالى للاقتصاد المصرى، نأتى للإجابة على السؤال الهام الذى طرحناه فى المقدمة وهو :

هل يمكن تكرار تجربة النمور الآسيوية على الاقتصاد المصرى؟

ولكي نجيب على هذا السؤال لابد من عرض مطلبين أساسيين فى هذا المبحث

الأول : يتناول العوامل التى تعوق تكرار التجربة التنموية للنمور الآسيوية على الاقتصاد المصرى. أى العوامل التى تعوق تحقيق التنمية فى مصر.

الثاني : يتناول كيفية الاستفادة من تجربة النمور الآسيوية فى ظل الظروف الراهنة للاقتصاد المصرى.

المطلب الأول

العوامل التى تعوق تحقيق التنمية للاقتصاد المصرى.

Factors that Prevent Development of the Egyptian Economy

يعانى الاقتصاد المصري كغيره من اقتصاديات الدول النامية من العديد من العوامل التى تعوق تحقيق التنمية وفيما يلى سوف نتناول تلك العوامل بالتفصيل :

١) معوقات اقتصادية:

وتتمثل في :

١-١) انخفاض مستوى دخل الفرد:

عرف البنك الدولي الدول منخفضة الدخل بأنها تلك الدول التى ينخفض فيها دخل الفرد عن ٦٠٠ دولار سنوياً[١].

فإذا علمنا أن متوسط دخل الفرد فى مصر (٦٠٦) دولار سنوى سنة ٢٠١٠ مقابل (٦١٠٠) دولار سنوى متوسط دخل الفرد فى الصين ، و(٣٤٠٠٠) دولار سنوى فى ألمانيا ، و(٣٦٠٠٠) دولار سنوى فى إسرائيل، (٣٩٠٠٠) دولار سنوى فى سويسرا .

فقد كان نصيب الفرد من الدخل فى مصر سنة ١٩٦٢ (٢٥٠٠) دولار، أى خمسة أضعاف مثيله فى كوريا الجنوبية (٤٨٠) دولار فى العام نفسه، وبعد أربعة عقود انقلب الحال ليصبح نصيب الفرد من الدخل فى كوريا الجنوبية (٨٩١٠) دولار ومصر (١٤٩٠) دولار فى سنة ٢٠٠٠[٢].

١-٢) التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة:

والتبعية بصفة عامة هي خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع، بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر من جني أكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد التابع

١) التقرير السنوى للبنك الدولى سنة ٢٠٠٠.

٢) علاء التميمى ـ التنمية البشرية فى الوطن العربى ـ موقع صوت العراق سنة٢٠٠٤ .

دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الأخير[1] بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر.

وقد يقصد بها تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية تلبية لاحتياجات الاقتصاديات المتقدمة[2]، وقد يشار إليها بأنها التجزئة وربط اقتصاديات الدول كلا على حده بالسوق الرأسمالي العالمي.

ويرى فريق من الاقتصاديين أن صور التبعية المنتشرة في اقتصاديات الدول النامية ما هي إلا نتيجة لأثر تبعية سياسية سابقة في الوقت الذي لا زالت فيه العلاقات الاقتصادية الدولية لا تخرج عن كونها مجموعة من العلاقات بين المسيطرين (الدول المتقدمة) والتابعين (الدول النامية)[3].

ومن أبرز صور التبعية الاقتصادية التي تربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الرأسمالي التبعية التجارية والتقنية، حيث اتسمت التجارة الخارجية العربية بتركزها السلعي الواضح في عدد محدود من السلع الأولية في جانب الصادرات، وبتنوعها المفرط في جانب الواردات، وتركزها الجغرافي مع الدول الرأسمالية، وتدهور شروط تبادلها التجاري، حيث تتزايد باستمرار أسعار السلع الصناعية التي تستوردها مقابل تراخي قيمة صادراتها، كما تبرز التبعية التجارية إذا ما قيست بمتوسط نسبة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

كما أنه من صور التبعية التي أخذت تشد الاقتصاد العربي بالاقتصاد الرأسمالي التبعية المالية، فظلت الدول العربية ذات العجز تعتمد بشكل كبير على التمويل الأجنبي لسد احتياجاتها التمويلية حتى وقعت في مصيدة الديون الخارجية ذات الفوائد الربوية التي أخذت تحكم طوقها الخانق يوماً بعد يوم على الاقتصاديات العربية، حتى وصفت تلك الديون بالوجه القبيح للتبعية، نظراً لأثارها السلبية على الاقتصاديات العربية المدينة، بل أنها أصبحت في الآونة الأخيرة أداة استنزاف للموارد الاقتصادية وعائق من عوائق التنمية الاقتصادية العربية.

---

١) محمد لبيب شقير ـ جامعة الدول العربية ، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ـ سنة١٩٥٨ .
٢) عمر فيحان المرزوقى ـ التبعية الاقتصادية فى الدول العربية وعلاجها فى الاقتصاد الاسلامى ـ رسالة دكتوراه سنة ١٤١٢هـ.
٣) حمدية زهران ـ مشكلات التجارة الدولية فى البلدان المتخلفة ـ مكتبة عين شمس ـ القاهرة سنة١٩٧٩ ص١٧.

١ـ٣) محدودية المصادر الاقتصادية للدولة

تعتمد الدولة على عدد محدود من مصادر الدخل أهمها :

١ـ٣ـ١) دخل قناة السويس : والذى سجل تراجعاً سنة ٢٠١٠ بنسبة (٧ر١٦٪) ليصل إلى (٣ر٢) مليار دولار.

١ـ٣ـ٢) تحويلات المصريين العاملين بالخارج : والتي سجلت تراجعاً أيضاً سنة ٢٠١٠ لتصل إلى (٥ر٣) مليار دولار مقابل (١ر٤) مليار دولار العام الماضى .

١ـ٣ـ٣) الإيرادات السياحية : والتى ارتفعت سنة ٢٠١٠ بنسبة (٧ر٤٪) لتسجل (٦) مليار دولار مقابل (٧ر٥) مليار دولار العام الماضى .

١ـ٣ـ٤) عائدات دخل الاستثمار : والتى تراجعت سنة ٢٠١٠ بمعدل (١ر٦٥٪) وتراجع دخل الاستثمارات المالية لتبلغ (٤ر٥٠٦) مليون دولار مقابل (٥ر١) مليار دولار العام السابق .

١ـ٤) البطالة:

ويمكننا تتبع تطور حجم مشكلة البطالة في مصر من خلال بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول تقدير حجم البطالة حيث نجد أنه في عام ١٩٦٠ كان معدل البطالة ٥ر٢٪ من إجمالي حجم القوى العاملة، وفي تعداد ١٩٧٦ يقفز الرقم إلى ٧ر٧٪ ثم إلى ٧ر١٤٪ من تعداد ١٩٨٦ ، ولكنه وصل في ١٩٩٦إلى ٨ر٨٪ .

على أنه من المهم هنا أن نشير إلى أن تلك الأرقام تتعلق فقط بالبطالة السافرة فهي لا تشمل البطالة المقنعة الإنتاجية كما لا تشمل البطالة الموسمية أي هؤلاء الذي يعملون في موسم معين ثم يتعطلون باقي العام كما لا تشمل أولئك الذين يعملون في حرف وقطاعات هامشية لا استقرار فيها تتسم بضعف الدخل للدرجة التي لا توفر الحياة اللائقة.

أما بالنسبة لرقم ومعدل البطالة الحقيقية في الوقت الراهن فهناك اختلاف فيها ، فبيانات الحكومة متمثلة في الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء تشير إلى أن عدد العاطلين في مصر قد بلغ نحو ٧٨ر١ مليون عاطل في بداية عام ٢٠٠٢ بما يعني أن

معدل البطالة قد بلغ نحو ١ر٩٪ وبالمقابل تشير بيانات البنك المركزي المصري في نشرته الإحصائية والشهرية الصادرة في إبريل ٢٠٠٢ ، إلى أن عدد العاطلين في مصر ثابت عند ٥ر١ مليون عاطل من العام المالي ٩٧/٦٩ وحتى العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١ حيث بلغ ٦ر٧ ٪ من إجمالي قوة العمل البالغ نحو ٥ر١٩مليون نسمه.

وهذه البيانات بدورها تختلف عن البيانات التي أوردها صندوق النقد الدولي في تقريره لعام ٢٠٠١ ، ولكنها جاءت معتمدة على بيانات عام ١٩٩٥ ، وهو العام الذي تتوقف عنده بيانات صندوق النقد الدولي لعدم وجود بيانات يمكن للصندوق أن يأخذ بها للأعوام التالية لعام ١٩٩٥ .

كما يمكن الوصول إلى تقدير رقم أخر لحجم البطالة يختلف عن الأرقام السابقة، ويستمد من بيانات حكومية موثقة وذلك من خلال البيانات التي أعلنتها اللجنة العليا للتشغيل برئاسة رئيس الوزراء عند تطبيقها لنظام للتعامل المتقدمين لشغل عدد ١٧٠ ألف وظيفة حكومية تم الإعلان عنها عام ٢٠٠١ فقد بلغ عدد من يسحب استمارة تشغيل نحو ٧ مليون شخص، أما من قام بتقديم طلب فعلي لشغل الوظيفة فقد بلغ نحو ٤٠ر٤ مليون .

وقد أشارت اللجنة الوزارية العليا للتشغيل إلى أن ٥ر٥٣٪ من بين ٤ر٤ مليون تقدموا لشغل الوظائف الحكومية لا تنطبق عليهم الشروط وهذا يعني أن ٥ر٤٦٪ منهم أي نحو ٠٥ر٢ مليون تنطبق عليهم الشروط وأولها أن يكون عاطلاً عن العمل.

يضاف إلى ذلك أنه لو تأملنا من اعتبرت الحكومة أن الشروط لا تنطبق عليهم سنجد أنهم لا زالوا داخل دائرة من يعتبر عاطلاً، ولكنهم خرجوا من دائرة المنافسة على ١٧٠ ألف فرصة عمل بسبب شروط أخرى للتشغيل، حيث إن ١٠٪ من عدد المتقدمين أي نحو ٤٤٠ ألف لا تنطبق عليهم الشروط لأنهم بلا مؤهلات كما أنها اعتبرت أن ٥ر٦٪ من المتقدمين أي نحو ٢٨٦ ألفاً لا تنطبق عليهم الشروط لأنهم من خريجي ما قبل ١٩٨٤ .

كما أنها اعتبرت أن ١٠٪ من المتقدمين أي ٤٤٠ ألفاً لا تنطبق عليهم الشروط لأنهم يعملون في أعمال غير دائمة وغير مؤمن عليهم. كما أعلنت اللجنة أن شروط التشغيل لا تنطبق على نحو ١٥ ٪ من المتقدمين أي نحو ٦٦٠ ألفاً باعتبارهم من النساء، ممن هن من خريجات النظام التعليمي اللاتي تزوجن ويعشن حياة مستقرة وكأن زواج المرأة واستقرارها يخرجها من قوة العمل، رغم أنهن في سن العمل ويرغبن في العمل وقادرات عليه.

وبناء على البيانات السابقة فإن عدد العاطلين وفقاً لهذا المصدر الحكومي يصبح ٣ر٤٣٦ مليون عاطل (أي أكثر من ضعف الرقم الرسمي المعلن للبطالة) وهو عبارة عن ٢ر٠٠٥ اعتبرت الحكومة أنهم تنطبق عليهم شروط التشغيل الحكومي ونحو ٦٦٠ ألف امرأة مؤهلة وقادرة وطلبت العمل وهي في سن النشاط الاقتصادي، ونحو ٤٤٠ ألف عاطل من غير المؤهلين ونحو ٢٨٦ ألفاً من العاطلين من خريجي النظام التعليمي قبل عام ١٩٨٤ أو بعد عام ٢٠٠٠.

وبذلك تتضح حقيقة حجم مشكلة البطالة حيث يتوقع أن حجم البطالة الحقيقي لا يقل بأي حال من الأحوال عن ١٧٪ : ٢٠٪ من حجم قوة العمل[١].

٥ـ١) الديون الخارجية

تعتبر قضية الديون الخارجية من أخطر القضايا التى تواجهها الدول النامية والتى تقف فى طريق سعيها نحو التنمية.

وتعتبر مصر من أهم الدول النامية التى تعانى من آثار الدين العام السلبية سواء الخارجية أو الداخلية، ومن أهم أسباب تزايد الدين العام فى مصر تكرار العجز السنوى فى الموازنة العامة[٢].

وتبلغ الديون الخارجية لمصر (٢٦ر٧) مليار دولار أو ما يعادل (٢٧٪) من إجمالى الناتج القومى سنة ٢٠٠٠م[٣].

١) التقرير السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء سنة٢٠٠٢.
٢) العجز المالى والسياسة النقدية فى مصر ـ مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٧ العدد الرابع سنة ١٩٨٩.
٣) الاتجاهات الحديثة للدين العام المحلى فى مصر ـ آفاق اقتصادية ـ المجلد ١٩ ـ العدد ٧٥ سنة ٢٠٠٠.

١-٦) انخفاض الناتج الوطنى وتدهور مستوى الإنتاجية:

تعانى مصر منذ سنوات من انتشار الركود وانخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى[١]، كما أن مستوى الانتاجية فى مصر لايتجاوز عشر المستوى الذى يمكن تحقيقه مقارنة بالإنتاجية فى الدول المماثلة لنا[٢].

ويرجع تدنى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى عدة أسباب منها :

- تراخى الجهود اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.
- تراجع نسبة الاستثمار من الناتج المحلى بسبب ضعف الثقة فى المستقبل وكثرة العقبات التى يواجهها المستثمرون.
- انخفاض مستوى الإنتاجية بسبب عدم الجدية والتسيب الموجود فى العديد من مواقع الإنتاج.

٢) معوقات اجتماعية:

وتتمثل فى :

٢-١) الجهل وتدنى مستوى التعليم:

إن التحليل المتعمق لمنظومة التعليم في مصر يشير إلى عدم كفاءة منظمة التعليم نتيجة ضعف وتدنى كفاءة مكوناتها من مدخلات ومخرجات.

فالتعليم في مصر يعامل على أنه من الخدمات ولم ينظر إليه على أنه استثمار، والدليل على ذلك أن ما ينفق على تلميذ الزامى في دولة من دول الجوار يعادل عشرة أضعاف ما ينفق على نظيره المصرى.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن التحدي الرئيسي الذي يواجه مصر هو التعليم نتيجة العديد من الأزمات التي يمر بها نظام التعليم والتي يمكن تناولها من خلال مستوين هما[٣]:

---

١) سلطان أبو على ـ الديمقراطية والتنمية فى مصر ـ سنة ٢٠٠٧ .
٢) رضا العدل ـ مستوى الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى ـ مؤتمر الحزب الوطنى سنة٢٠٠٦ .
٣) سويلم جودة ـ تطوير التعليم ودوره فى بناء اقتصاد المعرفة فى مصر ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية ـ جامعة القاهرة سنة ٢٠٠٦ .

أ) أزمة التعليم قبل الجامعي :

وتتمثل في :

- أزمة المباني التعليمية والتي لا تستطيع استيعاب التلاميذ فضلا عن عدم جودتها .
- أزمة أحوال المعلم والمتمثلة في المعاملة المالية المتدنية وانخفاض مستوى إعدادهم .
- أزمة المناهج التي تهتم بالحفظ والتلقين بما يؤدى إلى سلبية المتعلم وعدم مشاركته في حلول مشاكل مجتمعه، فضلا عن أن هذه المناهج تتسم بالجمود وعدم تلبيتها لمطالب البيئة .
- أزمة كفاءة التعليم وتتضح فى عدم قدرة مدرسى التعليم الالزامى على استيعاب كل الملزمين مما يؤدى إلى التسرب فى هذه المرحلة وبالتالى زيادة عدد الأميين .
- النقل من الدول المتقدمة، حيث لايزال النظام التعليمى فى مصر يفتقد لعنصر المبادأة واقتصاره على التبعية فى محاولة اللحاق بالدول المتقدمة .
- افتقار المشروعات التعليمية إلى الشمول، إذ أن الكثير منها لم يقم على دراسات وحسابات دقيقة بل كانت ردود أفعال غير مدروسة .
- ضعف فاعلية جهود محو الأمية، والتى ترجع فى معظمها إلى ضعف الكفاءة الداخلية لنظام التعليم .
- ضعف المخصصات المالية وعدم تنوع مصادرها، إذ تتركز معظمها فى مصدر واحد هو الحكومة .

ب) أزمة التعليم الجامعى :

وتتمثل فى :

- غياب المعايير المنضبطة للأداء الجامعى فى جميع مستوياته .
- عدم تحرير الجامعة من قيودها الإدارية والمالية والتنظيمية وعدم الأخذ بالنظم الحديثة .

- القصور فى تطبيق الأساليب التكنولوجية فى الإدارة الجامعية.
- غياب الهياكل الوظيفية للأقسام العلمية، وعلاقتها بالأعباء التعليمية والبحثية.
- عدم التفرغ للعمل الجامعى، وخاصة بالنسبة للقيادات الجامعية.
- انخفاض المرتبات واللجوء إلى أساليب أخرى لزيادة الدخل.
- كثرة الأعداد فى الجامعات بما يفوق طاقاتها الاستيعابية.
- ضعف العلاقة بين التخصصات المتاحة وسوق العمل.
- عدم الاهتمام بالمناهج الجامعية وتطويرها وإدخال الأساليب الحديثة.
- عدم وجود مقررات اختيارية فى المناهج لمعظم الكليات والمعاهد العليا.

وعلى ذلك نجد أن التعليم فى مصر بالرغم من كونه مستورداً إلا أنه لم يتم تطويره بعد نقله بصورة تجعل مدخلاته ومخرجاته تتلائم مع موارد المجتمع المصرى واحتياجاته خصوصاً مع متطلبات سوق العمل.

لذلك نجد أن منظومة التعليم فى مصر أدت إلى تخريج متخصصين لاعلاقة لهم بمتطلبات التنمية، كما يعجز السوق المحلى عن امتصاصهم مما يولد لديهم الحافز إلى الهجرة خارج بلادهم.

٢-٢) ضعف الأمن والاستقرار[1]:

الأمن والتنمية عنصران متلازمان، أي خلل في أحدهما ينعكس سلباً على الآخر، وأي استقرار أو تطور فيهما ينعكس إيجاباً عليهما يقول الله - سبحانه وتعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ۝ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾[قريش/٣-٤].

بهذه الآية الكريمة تتضح العلاقة الثلاثية القدرية التنموية بين عبادة الله سبحانه وتعالى وتحقيق التنمية من خلال أساسياتها الإطعام من جوع والأمان من الخوف.

١) عبد العزيز عبد الله الخضيرى - الأمن والتنمية نظرة نحو المستقبل - بحث منشور على الإنترنت سنة ٢٠٠٧.

مقولة لا تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تنمية، مقولة لا نختلف عليها أبداً، فالأمن هو المحرك الحقيقي للتنمية والداعم لها والمؤكد على استقرارها وازدهارها وديمومتها، ولهذا تحرص دول العالم على الاهتمام بالأمن واعتباره من أهم الواجبات الرسمية التي تقوم عليه الدول وتسخر له كل الإمكانات المادية والبشرية وتعمل لمصلحة تطويرها مختلف العقول الواعية المدركة لأهميتها.

ضعف التنمية وانخفاض أو انعدام دخل الفرد يؤدي إلى ضعف الأمن وهذا يهدد بانتشار مختلف الجرائم والسرقات التي تبدأ بسيطة لسد الاحتياجات الضرورية ثم تتطور مع الوقت، حيث يتحول الأمر إلى جرائم تقف خلفها مؤسسات إجرامية يصعب معها العلاج.

إن ضعف الأمن واختلاله يؤدي إلى الاعتداء على الأموال والأنفس وبهذا تبدأ الأموال في الهجرة للخارج، ولهذا يعد الأمن الوطني هو المطلب رقم واحد لجميع حكومات العالم وشعوبها وبتحقيقه يتحقق الازدهار والرقي والتقدم للأمم، وجميع التجارب التنموية تؤكد أن الأمم التي ازدهرت ونمت كان الأمن هو المحرك الأساسي لها، فإحساس الإنسان بالأمن على عرضه وماله ونفسه يكون الدافع الأساسي له للعطاء والتطور، كما أنها من الضروريات الخمس التي أوجب الإسلام الحفاظ عليها وحمايتها ورعايتها.

إن تحقيق التنمية والأمن ينطلقان من ركيزتين أساسيتين هما العمل مع الداخل والعمل مع الخارج، والعمل مع الخارج هو كل ما يرتبط بالعلاقات الدولية والمعاملات الخارجية أما العمل في الداخل يأتي الاهتمام بالأمن الداخلي أو ما يسمى الاستقرار الداخلي من أي تغيرات أو تقلبات أو ما في حكمها تصدر لأسباب عديدة هي:

أولاً: الاهتمام بالتنمية الاجتماعية ومعرفة متغيراته خصوصاً مع بروز بعض الظواهر السلبية في السلوكيات والتصرفات.

ثانياً: التنمية الاقتصادية والإدارات المحفزة لها ووضع الأنظمة المكملة لها بما يحفظ للناس أموالهم وحقوقهم.

ثالثاً: العمل على وصول مختلف متطلبات العيش الكريم للمواطن من خدمات ومرافق وأنشطة اقتصادية واجتماعية في موقع إقامته سواء في المدن أو القرى.

٢-٣) الانفجار السكاني:

وصف الانفجار السكاني في البلاد العربية بأنه الدمار الشامل بعينه[١].

والغريب في الأمر هو غياب عامل الانفجار السكاني، كسبب معوق للتنمية، في تقرير الأمم المتحدة عن التنمية في البلاد العربية لعام ٢٠٠٢ والذي ركز فقط على ثلاثة عوامل كسبب لتخلف العرب وهي: غياب الحريات ونقص المعلومات واضطهاد المرأة.

من الجدير بالذكر، إن أول من حذر البشرية من خطر تكاثر السكان في العالم هو الاقتصادي البريطاني المعروف، توماس مالتوس (١٧٦٦-١٨٣٤) عندما نشر نظريته عن تكاثر السكان عام ١٧٩٨ والتي تفيد أن (سرعة الزيادة في السكان تفوق سرعة الزيادة في إنتاج الغذاء. والزيادة النسبية في إنتاج الغذاء تحفز على زيادة السكان، وإذا فاقت زيادة السكان إنتاج الغذاء، فهذه الزيادة ستتوقف بسبب المجاعة والأمراض والحروب). لقد لاقت هذه النظرية معارضة شديدة في البداية، وفي القرن العشرين كانت الأحزاب الشيوعية من أشد المعارضين لنظرية مالتوس فكانوا يروجون ضدها وإن سبب المجاعات ليست الزيادة في السكان وإنما النهب الذي تتعرض له شعوب العالم الثالث من قبل الدول الإمبريالية وعدم توزيع الثروة بصورة عادلة على سكان المعمورة وإن التقدم العلمي والتكنولوجي كفيل بتوفير الغذاء للجميع ولا داعي لتحديد السكان.

ويا للمفارقة، كانت أول دولة اضطرت لتبني تحديد النسل بصرامة هي الصين الشعبية والتي هي دولة شيوعية. وبتبنيها برنامج تحديد النسل فقد قدمت الحكومة الصينية أعظم خدمة جليلة ليس لشعبها فحسب، بل وللبشرية جمعاء. فلولا هذه السياسة الصارمة لبلغت نفوس الصين الآن أكثر من مليارين وهذه تشكل كارثة بيئية رهيبة، بينما نفوس الصين الآن حوالي مليار ومائتي مليون نسمة فقط!!!

---

١) كاظم شبيب الشبيب - معوقات التنمية والاصلاح فى الوطن العربى - رسالة ماجستير سنة ٢٠٠٩ .

ولذلك فقد حققت الصين أعلا نسبة في الناتج القومي الإجمالي التي هي في حدود ١٥ بالمائة سنوياً حيث أغرقت البضائع الصينية أسواق العالم.

بينما كانت الصورة معكوسة في بلدان العالم الثالث المتخلف وخاصة في البلاد العربية. فرغم تحقيق الاستقلال السياسي وتكوين الدول الوطنية ذات السيادة الكاملة إلا إن ذلك قد رافقه تفشي الفساد الإداري وحصول انفجار خطير في السكان مرتبط بتراجع رهيب في التنمية البشرية والاقتصادية وتردي المستوى المعيشي وانتشار الفقر.. فقد لوحظ أن تعداد السكان في البلاد العربية أخذ يتضاعف كل ٢٠ـ٢٥ عاماً تقريباً، أي الزيادة بشكل متوالية هندسية (٢، ٤، ٨، ١٦ .. وهكذا).

فقد كان تعداد سكان مصر حوالى ٣٨ مليوناً عام ١٩٧٦ ليقفز إلى ٧٠ مليوناً الآن وإذا ما استمرت الزيادة على هذا المعدل، فهذا يعني أن تعداد سكان مصر سيبلغ ١٤٠ مليوناً بعد ٢٠ ـ ٣٠ عاماً وربما ٢٤٠ مليوناً بعد ٥٠ عاماً، علماً بأن ٩٦ بالمائة من مساحة مصر صحراء قاحلة. وهذه الأرقام المرعبة تنطبق على بقية الدول العربية. وإذا استمرت الزيادة بنفس المعدل فستبلغ نفوس البلاد العربية حوالي نصف مليار بعد ٣٠ عاماً ومليار بعد ٥٠ـ ٦٠ عاماً دون أن يرافق هذه الزيادة أي نمو في الثروة القومية بنفس المعدل.

٣) معوقات سياسية:

وتتمثل فى:

٣ـ١) الفساد المالى:

أثار تقرير خطير نشر مؤخراً[1] إن عدد القضايا التى تباشرها النيابة الإدارية وتتصرف فيها بهدف التصدى لسبل الانحراف ومحاربة الفساد والكشف عن مواطن الخلل وأوجه القصور فى النظام الإدارى قد بلغت ٦٦٤٢٢ قضية خلال عام ١٩٩٩ انخفضت فى عام ٢٠٠١ إلى ٦٣٢٦٩ قضية وقد نشر مؤخراً تقرير هيئة الرقابة الإدارية عام ٢٠٠٢ والذى رصد ارتفاعاً فى عدد قضايا الفساد المالى والإدارى فى

١) تقرير هيئة النيابة الادارية حول جرائم الفساد المالى والادارى داخل الأجهزة الحكومية فى مصر سنة ٢٠١٠ .

الهيئات والمصالح الحكومية.. والتى حققت فيها الهيئة خلال عام ٢٠٠٢ إلى ٦٣٩٦٠ قضية بالإضافة إلى ١٨٩٥ قضية من عام ٢٠٠١ ليصبح بذلك إجمالى عدد القضايا المتداولة خلال هذا العام ٦٥٨٥٥ قضية أى بواقع ١٨٠ قضية فى اليوم بافتراض أن المصالح الحكومية تعمل ٣٦٥ يوماً فى السنة وحوالى ٣٠ قضية فى الساعة بافتراض أن عدد ساعات عمل الموظف فى اليوم ٦ ساعات كما يحددها القانون وجريمة فساد مالى وإدارى كل دقيقتين تقريباً فى مصر بحسابات الوقت وهو ما يكشف عن صور مخيفة للانحراف والفساد تثير القلق على مصير المال العام بين أيدى القائمين على إدارته والمسئولين عن التصرف فيه باسم الشعب وللصالح العام.

وبتحليل تلك البيانات والاحصاءات الرسمية الواردة فى هذا التقرير تتضح الحقائق المهمة التالية:

بلغ عدد القضايا التى تشكل مخالفات مالية والتى باشرت النيابة التحقيق فيها ٣٩٥٤٥ قضية خلال عام ٢٠٠٢ متنوعة بين مخالفة القواعد والأحكام المنصوص عليها فى القوانين واللوائح ومخالفة أحكام ضبط الرقابة على الميزانية العامة وأحكام المناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات والإهمال والتقصير الذى يترتب عليها ضياع أو احتمال ضياع حق مالى للدولة كما يشمل الجرائم العمدية التى يترتب عليها صرف مبالغ من أموال الدولة تعتبر حقاً أو ضياع حق من حقوقها المالية أو مخالفة استخدام السيارات التابعة للحكومة والقطاع العام.

أما المخالفات الإدارية التى يرصدها التقرير فقد بلغ عددها ٢١١٩٩ قضية تمثل فى الامتناع عن أداء العمل أو الانقطاع عنه بدون سند قانونى وعدم تخصيص وقت العمل الرسمى لأداء واجبات الوظيفة وعدم إطاعة أوامر الرؤساء وعدم التعاون مع الزملاء وافشاء أسرار العمل وارتكاب سلوك معيب يتنافى مع كرامة الوظيفة وغير ذلك من المخالفات التى تشكل إخلالاً جسيماً بواجبات الوظيفة أو خروجا على مقتضياتها.

أورد التقرير بعض نماذج وصور الانحراف المالى والإدارى داخل الأجهزة الحكومية والتى ترتب عليها إهدار للمال العام والاستيلاء عليه ولعل أشهر القضايا

تلك القضية المعروفة بقضية الجمارك الكبرى والمتهم فيها ٢٩ موظفا من قيادات مصلحة الجمارك من بينهم رئيس المصلحة والتى ارتكب فيها المتهمون ٣٠ واقعة ترتب عليها حرمان الخزانة العامة للدولة من مبالغ مالية طائلة بلغت ٣٥ مليون جنيه من خلال مساعدة رجال الأعمال مع التربح دون وجه حق.

من خلال التهرب من سداد رسوم جمركية مستحقة وعن قضايا التهرب الجمركى إلى «القمح الفاسد» التى تورط فيها خمسة من كبار العاملين بالهيئة العامة للسلع التموينية حيث قاموا باستيراد ٦٣ ألف طن قمحاً فاسداً وغير صالح للاستهلاك الآدمى من الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٢٢ مليون جنيه تكبدتها الخزانة العامة للدولة وهى القضية التى تشير بوضوح إلى فساد ضمائر المسئولين عن توريد غذاء آمن وصحى للمواطنين.

وفى التقرير نماذج عديدة لجرائم الاستيلاء على أموال البنوك ودفاتر توفير البريد والتى تتنوع بين الاستيلاء على أموال العملاء أو تسهيل حصول العملاء من رجال الأعمال أو الأقارب على قروض بدون ضمانات أو بضمانات غير كافية.

٢.٣) الحروب مع الدول المجاورة[١] :

تعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تعرضاً للصراعات العسكرية والحروب وبالتالي تعد من المناطق غير المستقرة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى هدر الإمكانيات الاقتصادية بسبب تخصيص جزء كبير من الناتج المحلي لدول المنطقة للإنفاق العسكري مما يؤدي إلى ضعف برامج الإصلاحات الاقتصادية وإخفاق سياسات التنمية الاقتصادية لذلك لا بد من وضع استراتيجية عربية للإصلاح الاقتصادي في الدول العربية لرفع مستوى دخل الفرد وتخفيض معدلات البطالة، واستثمار الثروات العربية بعيداً عن الشركات الأجنبية.

٣.٣) البيروقراطية وعدم توافر المناخ الديمقراطي:

يصطدم المواطن المصري كل يوم بعوائق البيروقراطية المستشرية في المصالح الحكومية المصرية[٢].

١) نور الدين هرمز، يوسف محمود عبود ـ مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ـ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ـ المجلد ٢٩ العدد٢ سنة ٢٠٠٧ .

٢) البيروقراطية تعنى أن تكون لديك بقرتان فتأخذ الحكومة الأثنين تقتل واحدة وتحلب اللاخرى وتلقى باللبن بعيداً.

تعد البيروقراطية من أقدم التنظيمات التي عرفها التاريخ، وقد لازمت كافة الحضارات وبرزت في كل منها كضرورة حتمية .

وقد عاشت البيروقراطية عبر السنين، لكنها لم تلق في يوم من الأيام مثل هذا الاهتمام الذي تحظى به الان مما يجعلها في مفترق الطرق فهي حينا تدرس كظاهرة، ثم تهاجم كمرض ثم تساند كواقع لابد منه ثم إنها موضوع نقد وموضوع اهتمام.

ومنذ بضعة أعوام والصيحات تعلو شيئاً فشيئاً حول البيروقراطية ومن جرائها أغلبهم يحذر منها ومن شرورها وينبه إلى القضاء عليها، وهي وسط كل هذا تنمو وتتضخم غير مبالية بما يدور حولها من صيحات استهجان أو أصوات تأييد حتى لم يعد هناك أمل في القضاء عليها في المستقبل.

ومن هنا لزم تفهم البيروقراطية في إطارها الصحيح من خلالها حقائق الحياة المحيطة بها، ومدى تأثر البيروقراطية بالمناخ المعاصر لها.

فالبيروقراطيون من صنع مجتمعهم يتأثرون به وبالأحوال السائدة فيه ولكنهم أيضاً في وقتنا الحاضر هم الذين يغيرون المجتمع ويشيدون المستقبل ويقودون معارك التنمية.

واستناداً إلى الفكرة التي ترى أن العمل البيروقراطي النشيط والفعال يشكل ضرورة ماسة لكل مستويات ومراحل النمو والتطور الاقتصادي فإنه بالمقابل يشكل عبئاً مضافاً على استمرار زخم عملية التطور والابداع وعليه فإن هذا البحث يهدف إلى التركيز على عناصر الفعل البيروقراطي غير النشط والذي يشكل في العديد من مراحل تطوره عاملاً مثبطاً ومعرقلاً لحركة أو عملية التطور الاقتصادي، وإطاراً مسانداً لخلق بيئة مساعدة لنمو ظاهرة الفساد الاداري بمختلف أشكاله. تتجه غالبية الدول اليوم ـ ولاسيما دول العالم الثالث ـ نحو تحقيق تنمية قومية شاملة تجمع بين التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

٤-٣) العولمة:

العولمة هي[1]:

[توحيد ، أو تكامل أو اندماج] وهذا المفهوم موجود بين الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع أما الجديد فيها فهو اندماج الدول الفقيرة ذات الدخل المنخفض مع تلك الدول التي تملك القدرة الصناعية والتكنولوجيا .

وقد يكون لهذا الاندماج آثار سلبية . وأخرى ايجابية.

ويجب أن يلاحظ أن العولمة ليست اقتصادية فحسب وإن كان الجانب الاقتصادي مهم جداً بل هو الأهم والعنصر المسيطر كما يبدو حيث إن فوائده ستكون بارزة. وخاصة عند رفع تلك القيود على التجارة وحركة رأس المال. وهناك جوانب أخرى ثقافية واجتماعية وللمواجهة لا بد من تفعيل كافة تلك الجوانب وإعدادها للمواجهة وإتباع أفضل الطرق والأساليب العلمية واستخدام الوسائل الحديثة في نشر المبادئ والقيم الإسلامية بين أفراد المجتمع وخاصة شبكات الحاسب الآلي والانترنت وغيرها من القنوات العالمية لبث الوعي الثقافي في كافة الجوانب لأبناء المجتمع وتوعية الشباب والفتيات بالآثار الإيجابية والسلبية القادمة التي تنتج من النظام العالمي الجديد .

ومن المعلوم أن هذا النظام الجديد يقوم على التكامل الاقتصادي والاحتكار، والوحدة ومعرفة ذلك أن المؤسسات الضعيفة والصغيرة إن لم تتوحد في إطار شامل وكبير وتستفيد من فرص إيجاد مشروعات كبيرة وذلك عن طريق الاندماج أو التكامل فإنها ستواجه إشكاليات كبيرة قد تكبدها خسائر فادحة .

١) خلف سليمان صالح العمرى – العولمة الاقتصادية وآثارها على التنمية فى الدول الاسلامية – سنة٢٠٠٧ .

المطلب الثاني
كيفية الاستفادة من تجربة النمور الآسيوية
How to benefit from the experience of the Asian tigers

بعد أن استعرضنا التجربة التنموية للنمور الآسيوية والوضع الحالى للاقتصاد المصرى، وفى سبيل الوصول للاجابة على السؤال الذى طرحناه فى بداية البحث وهو : هل يمكن تكرار تجربة النمور الآسيوية على الاقتصاد المصرى؟

وقد استعرضنا فى المطلب السابق مباشرة العوامل التى تعوق تحقيق التنمية فى مصر، فى ضوء كل ذلك نحاول فى هذا المطلب عقد مقارنة للتجربتين (النمور الآسيوية - مصر) موضحين العوامل التى أدت إلى نجاح التجربة التنموية للنمور الآسيوية وإمكانية توافرها للاقتصاد المصرى. لنتعرف على ما إذا كانت العوامل التى أدت إلى نجاح التجربة التنموية للنمور الآسيوية متوافرة للاقتصاد المصرى أم لا؟ وإذا كانت متوافرة فلماذا لم تحقق ماحققته النمور الآسيوية من معدلات تنموية عالية؟

١) الاهتمام بالموارد البشرية:

أظهرت التجارب التنموية للنمور الآسيوية وبالذات (الصين والهند) أن العامل المشترك وراء النجاح الذى حققته يكمن فى القدرة على تعظيم استغلال الموارد البشرية، ويأتى لها ذلك من خلال :

١-١) الاهتمام بالتعليم:

فى إطار تعظيم استغلال الموارد البشرية قامت دول النمور الآسيوية بالاهتمام بالتعليم باعتباره أفضل الطرق الموصلة إلى التنمية، وتعتبر تجربة كوريا الجنوبية فى اهتمامها بالتعليم من النماذج التى يحتزى بها ، بل هى نموذج يمكن أن تقلده مصر خاصة وأن ظروف البلدين (كوريا الجنوبية - مصر) متشابه تماما من حيث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وإن كانت مصر خلال فترة الخمسينات وبداية الستينات كانت تتمتع بوضع سياسى مستقر ، أما كوريا فكانت تواجه ضغوطاً اجتماعية حادة نتيجة للاضطراب السياسى الذى أدى إلى انقلاب عسكرى سنة ١٩٦١م.

علاوة على أن الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى البلدين تكاد تكون واحدة (٦ر٢٪)[1].

١-٢) الاهتمام بالبحث العلمى:

وجدنا أن الصين على سبيل المثال اهتمت بهذا الطريق فى اطار تعظيمها لاستغلال الموارد البشرية.

فبلغت نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج القومى حوالى (٤ر١٪) فى الصين خلال الفترة من سنة ٢٠٠٠ ـ سنة ٢٠٠٥ .

كما خصصت سنغافورا (٢٪) من الناتج المحلى للبحث العلمى وتتجه لتخصيص (٣٪)[2]، فى المقابل بلغ ما أنفقته مصر على البحث العلمى فى نفس الفترة ٢٠٠٠ـ٢٠٠٥م (٤) مليون جنيه أى مايعادل (٣ر٠٪) من الناتج المحلى الإجمالى[3].

١-٣) مكافحة البطالة:

اهتمت دول النمور الآسيوية بمكافحة البطالة كخطوة أساسية ضمن تبنيها لسياساتها التنموية، فعلى سبيل المثال وصلت نسبة البطالة فى هونج كونج بعد انضمامها للصين إلى (٩ر٤٪) فقط، كما تقلصت معدلات البطالة فى كوريا الجنوبية إلى (٩ر٣٪) من حجم العمالة وذلك فى سنة ٢٠٠٦م[4].

فى حين ظلت البطالة من أكثر التحديات الاجتماعية التى تواجه الاقتصاد المصرى، ومع أن نسبتها حسب بعض التقديرات الرسمية سجلت تراجعاً، إلا أنها وصلت إلى (٤ر٨٪) سنة ٢٠٠١ ، غير أن تقديرات المؤسسات الدولية والاقتصاديين

---

١) عبد العزيز شادى ـ مستقبل المجتمع والتنمية فى مصر ـ أعمال المؤتمر السنوى الثانى للباحثين الشبان ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية ـ قضايا التنمية العدد٢٢ سنة٢٠٠٢ .

٢) بهجت محمد أبو النصر ـ الإصلاح الاقتصادى وقضية التنمية البشرية فى التركيز على تكوين رأس المال البشرى ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية ـ قضايا التنمية العدد ٢٢ سنة٢٠٠٢.

٣) برنامج الأمم المتحدة الانمائى بمصر سنة٢٠٠٥ .

٤) حسن السيد حسن على ـ النمور الآسيوية ، الأزمة والانهيار والعودة إلى الصدارة سنة ٢٠٠٧ .

المصريين ترفع هذه النسبة إلى مابين (٢٠ ـ ٣٠٪) من مجموع القوى العاملة فى مصر[١].

٢) السياسات التى انتهجت:

انتهجت دول النمور الآسيوية عدة سياسات أدت بها الى تحقيق تلك المعدلات التنموية العالية ، تتمثل تلك السياسات فى :

٢-١) تفعيل دور القطاع الخاص:

استطاعت النمور الآسيوية أن تحقق ماحققته من معدلات تنموية عالية بفضل تبنيها لسياسات تعتمد فيها على دور فاعل للقطاع الخاص[٢].

فقد وجدنا عند استعراض التجربة التنموية للنمور الآسيوية أن أغلب تلك الدول انتهجت سياسة المزج بين السوق الحر والتخطيط المركزى أى مشاركة القطاع الخاص فى تحقيق التنمية بجانب القطاع العام.

فى المقابل وجدنا أن الاقتصاد المصرى لم ينجح فى جذب القطاع الخاص واشراكه فى عملية التنمية[٣].

٢-٢) فاعلية السياسات النقدية والمالية المستخدمة:

استطاعت دول النمور الآسيوية أن تتبنى مجموعة من السياسات النقدية والمالية للحد من التضخم وتقليل آثاره وقد حققت تلك السياسات نجاحا كبيرا فى تحقيق الهدف منها . فعلى سبيل المثال بلغ معدل التضخم فى الهند حوالى (٥ر١٠٪) فى المتوسط . وفى ماليزيا استطاعت أن تقلص حجم التضخم ليصل إلى (٢٪) سنة٢٠٠٦ .

فى المقابل نجد أن معدل التضخم فى مصر وصل إلى (٩ر٢٠٪) سنة٢٠٠٨م[٤].

---

١) برنامج الأمم المتحدة الانمائى بمصر سنة٢٠٠٥ .
٢) يمن حماقى ـ إطار عام للسياسات الداعمة لدور القطاع الخاص فى التنمية والتشغيل فى الوطن العربى ـ المنتدى العربى حول الدور الجديد للقطاع الخاص فى التنمية والتشغيل سنة٢٠٠٨ .
٣) يرجع السبب فى ذلك الى عدم قدرة الاقتصاد المصرى على توفير مناخ جيد لعمل القطاع الخاص.
٤) تقرير البنك المركزى للتعبئة العامة والاحصاء سنة٢٠٠٨ .

٢-٣) زيادة الصادرات:

تبنت دول النمور الآسيوية سياسة تنموية ناجحة أدت الى زيادة حجم صادراتها فاستطاعت كوريا أن تنمى صادراتها بمعدل (٢ر٢٧٪)، والصين بمعدل (٨ر٢٥٪). ولكى تحقق تلك المعدلات العالية فى الصادرات قامت هذه الدول باتباع سياسات معاونة لتحقيق هذا الغرض من أهمها: استقرار سعر الصرف وتخفيض الرسوم الجمركية، علاوة على توفير التسهيلات المصرفية.

فى المقابل نجد أن الاقتصاد المصرى عانى من انخفاض قيمة صادراته سواء المنظورة أو غير المنظورة (١٣٪)، مع تراخى للطلب العالمى على المواد الخام التى تنتجها مصر بالاضافة الى تدهور قيمة العملة المحلية مقابل العملات العالمية.

٣) عوامل أخرى:

هناك عوامل أخرى أدت الى نجاح التجربة التنموية للنمور الآسيوية تتمثل فى:

٣-١) الاهتمام بالبنية التحتية:

لن تتحقق تنمية الا بالاهتمام بأساس تلك التنمية وهى البنية الأساسية التى تساعد على إقامة صرح إنتاجي يقود الاقتصاد إلى التقدم، وتتمثل أهم مشروعات البنية التحتية فى الطرق والسدود ومحطات توليد الطاقة وشبكة الاتصالات.

وقد وجدنا أن دول التنمور الآسيوية اهتمت بالبنية التحتية والتى كانت سببا وراء احرازها معدلات تنموية عالية على عكس الحال بالنسبة للاقتصاد المصرى الذى عانى ويعانى من سوء البنية التحتية.

٣-٢) الاستعانة بالاستثمار الأجنبى المباشر:

وجدنا أن دول النمور الآسيوية استعانة فى بداية رحلتها التنموية بالاستثمار الأجنبى المباشر دون أن تفقد السيطرة الوطنية على الاقتصاد المحلى أو تعرض نفسها لمخاطر التبعية الاقتصادية وتأتى لها ذلك بفضل توفيرها المناخ الملائم الذى ساعد على جذب تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفى المقابل وجدنا أن الاقتصاد المصرى لم ينجح فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر بدليل إخفاق مصر فى تحقيق ترتيب متقدم بالنسبة للمؤشرات الست التى تقيس قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبى.

٣-٣) زيادة الناتج وتحسين الإنتاجية:

استطاعت دول النمور الآسيوية تحقيق معدلات مرتفعة من الناتج المحلى والذى كان نتيجة حتمية للسياسات التى اتبعت، ليس هذا فقط بل عملت على تحسين مستوى الإنتاجية من خلال تبنيها لسياسة استيراد التكنولوجيا والعمل على تطويعها بما يتلائم مع البلد نفسه. وهذا ما فشل فى تحقيقه الاقتصاد المصرى الذى مازال يعتمد على التكنولوجيا الأجنبية ليس فقط دون تطويعها، بل دون النظر إلى مدى ملائمتها.

٣-٤) زيادة معدلات الادخار:

وجدنا أن دول النمور الآسيوية تبنت سياسات اقتصادية هدفت الى زيادة معدلات الادخار تمثلت تلك السياسات فى رفع سعر الفائدة وتنوع قنوات تعبئة المدخرات وتطوير سوق الأوراق المالية.

وفى المقابل وجدنا أن الاقتصاد المصرى لم يستطيع زيادة معدلات الادخار، بل ظل يعانى من انخفاض هذه المعدلات خاصة بمقارنتها بمعدلات الاستثمارات المطلوبة وهذا ماجعل الاقتصاد المصرى يلجأ الى سد الفجوة بين الادخار والاستثمار باللجوء إلى القروض والمعونات الخارجية التى كان لها تأثير سلبى على تحقيق التنمية.

لذلك يمكن القول أنه إذا أراد الاقتصاد المصرى أن يحقق تنمية عالية مثلما حققتها النمور الآسيوية فعليه أن يستفيد من تلك التجربة عن طريق تبنى السياسة التى تبنتها تلك الدول وهى:

الاهتمام بالموارد البشرية والتى تعتبر أساس عملية التنمية ويتم الاهتمام بها من خلال الاهتمام بالتعليم والبحث العلمى ومكافحة البطالة، كما عليه أيضا أن

يتبنى سياسات اقتصادية تهدف الى تهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص لكى يشارك فى تحقيق التنمية مع تبنى سياسات تهدف الى الحد من التضخم، علاوة على التركيز على زيادة الصادرات. هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالبنية التحتية والعمل على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر وزيادة معدلات الادخار ، بالاضافة الى زيادة الناتج وتحسين الإنتاجية.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

أ) الكتب:

١) إبراهيم نافع وآخرون ـ ما الذى يجرى فى آسيا ـ مركز الأهرام سنة١٩٩٨ .
٢) إبراهيم الأخرس ـ التجربة الصينية الحديثة فى النمو هل يمكن الاقتداء بها ـ إيتراك للنشر سنة٢٠٠٥ .
٣) أحمد على دغيم ـ الطريق إلى المعجزة الاقتصادية والقضاء نهائيا على البطالة ـ المكتبة الأكاديمية سنة٢٠٠٦ .
٤) أحمد عكاشة ـ التحليل النفسى للمصرى ـ الشخصية المصرية وفوضى اللغة ـ القاهرة سنة٢٠٠١ .
٥) جلال أمين ـ تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ـ دار ماجد للطباعة سنة١٩٨٧ .
٦) حسن السيد حسن على ـ محاضرات فى هيكل الاقتصاد الآسيوى ـ القاهرة سنة٢٠٠٠ .
٧) حسن السيد حسن على ـ النمور الآسيوية، الأزمة والانهيار والعودة إلى الصدارة سنة٢٠٠٧ .
٨) حمدية زهران ـ مشكلات التجارة الدولية فى الدول المتخلفة ـ مكتبة عين شمس سنة١٩٧٩ .
٩) خلف سليمان صالح العمرى – العولمة الاقتصادية وآثارها على التنمية فى الدول الإسلامية سنة٢٠٠٧ .
١٠) رمزى زكى ـ المحنة الآسيوية، دراسة فى أزمة علم الاقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى الغربى ـ مكتبة مدبولى سنة١٩٨٧ .
١١) روبرت جبران ـ ترويض النمور ونهاية المعجزة الآسيوية ـ ترجمة سمر كريم ـ الأهرام للنشر سنة١٩٩٩ .
١٢) سليم جابر الحسينى ـ دروس فى التنمية الاقتصادية ـ دار الشرق ـ بيروت سنة١٩٩٧ .
١٣) سلطان أبو على ـ الديمقراطية والتنمية فى مصر سنة٢٠٠٧ .
١٤) شوقى جلال ـ الصين التجربة والتحدى ـ دار المعارف ـ القاهرة سنة٢٠٠١ .

١٥)شوقي جلال (ترجمة) ـ دانيال بورشتاين، أرتينيه دى كيزا ـ التنين الأكبر ـ عالم المعرفة ـ الكويت سنة٢٠٠١ .
١٦)شمين لوشا ـ الصين فى مسيرة البناء ـ الجزء الثانى ـ سلسلة كتاب سور الصين العظيم ـ بكين سنة١٩٨٩ .
١٧)عبد العظيم حماد ـ الأزمة الاقتصادية للنمور الآسيوية ـ أسباب انتشارها ـ مركز الأهرام سنة١٩٩٨ .
١٨)عبد المنعم طلعت ـ الترتيبات الآسيوية فى النظام العالمى الجديد ـ الهيئة العامة للكتاب ـ القاهرة سنة١٩٨٨ .
١٩)عمرو محى الدين ـ أزمة النمور الآسيوية والدروس المستفادة ـ دار الشرق سنة٢٠٠٠ .
٢٠)مغاورى شلبى على ـ الصين والاقتصاد العالمى ـ مقومات القوة وعوائق الاندماج سنة٢٠٠١ .
٢١)محمد زكى شافعي ـ التنمية فى مصر ماضيها ومستقبلها ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سنة١٩٨٨ .
٢٢)محمد لبيب شقير ـ جامعة الدول العربية ـ العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية سنة١٩٥٨ .
٢٣)محمد ناظم حنفى ـ الإصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية ـ دار النهضة ـ القاهرة سنة١٩٩٢ .
٢٤)محمود عبد الفضيل ـ العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ لبنان سنة٢٠٠٠ .
٢٥)نيفين توفيق منير ـ تنمية الموارد البشرية فى كوريا ـ النموذج الكورى فى التنمية ـ مركز الدراسات الآسيوية ـ جامعة القاهرة سنة١٩٩٥ .

ب) الدوريات:

١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ـ أعداد مختلفة.
٢) التقرير السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ـ أعداد مختلفة.
٣) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ـ العددان الثالث والرابع سنة٢٠٠٥ .
٤) برنامج الأمم المتحدة الانمائى بمصر سنة٢٠٠٥ .

٥) تقرير هيئة النيابة الإدارية سنة ٢٠١٠ .
٦) سلسلة دراسات عالمية ـ الهيئة العامة للبحوث والدراسات ـ القاهرة سنة١٩٩٥ .
٧) قاعدة بيانات صندوق النقد الدولى على شبكة المعلومات الدولية .
٨) مجلة السياسة الدولية العدد ١٦٧ سنة٢٠٠٧ .
٩) مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٧ العدد الرابع سنة١٩٨٩ .
١٠) منظمة التجارة العالمية ـ إحصاءات التجارة العالمية ـ أعداد مختلفة .
١١) موقع الاونكتاد على شبكة المعلومات الدولية .
١٢) موقع منظمة الصحة العالمية على شبكة المعلومات الدولية .
ج) الأبحاث:
١) إبراهيم العيسوى وآخرون ـ خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع ـ معهد التخطيط القومى رقم ٧٣ القاهرة سنة١٩٩٢ .
٢) أحمد على دغيم ـ ما أملناه من السوق العربية المشتركة فى عملية التنمية فى مصر ـ مجلة الدراسات والبحوث التجارية ـ كلية تجارة بنها سنة١٩٨١ .
٣) بهجت محمد أبو النصر ـ الإصلاح الاقتصادى وقضية التنمية البشرية مع التركيز على تكوين راس المال البشرى ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية ـ قضايا التنمية العدد ٢٢ سنة٢٠٠٢ .
٤) رضا العدل ـ مستوى الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى ـ مؤتمر الحزب الوطنى سنة٢٠٠٦ .
٥) سويلم جودة ـ تطوير التعليم ودوره فى بناء اقتصاد المعرفة فى مصر ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية ـ جامعة القاهرة سنة٢٠٠٦ .
٦) عبد الرحمن تيشورى ـ الدروس المستفادة من تجربة النمور الآسيوية ـ مجلة الحوار المتمدن العدد١٣٧٣ سنة٢٠٠٥ .
٧) عبد الرحمن تيشورى ـ أزمة النمور الآسيوية ـ بحث منشور على الانترنت .

٨) عبد العزيز شادى ـ مستقبل المجتمع والتنمية فى مصر ـ المؤتمر السنوى الثانى للباحثين الشبان ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية ـ قضايا التنمية العدد ٢٢ سنة٢٠٠٢ .

٩) عبد العزيز عبد الله الخضيرى ـ الأمن والتنمية نظرة نحو المستقبل ـ بحث منشور على الانترنت سنة٢٠٠٧ .

١٠) علاء التميمى ـ التنمية البشرية فى الوطن العربى ـ موقع صوت العراق سنة٢٠٠٤ .

١١) فهد عامر الأحمدى ـ نمور العالم الجديدة ـ بحث منشور على الانترنت.

١٢) محمد على الندوى ـ البطالة المشكلة والحل ـ المؤتمر الثانى لمؤسسة الفكر العربى سنة٢٠٠٣ .

١٣) منى عمار ـ هجرة العقول البشرية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة الاسباب والنتائج ـ مجلة الاقتصاد الاسلامى جامعة الأزهر سنة٢٠٠٥ .

١٤) منى عمار ـ النمور الآسيوية والدروس المستفادة منها ـ مجلة المعاملات الإسلامية ـ جامعة الأزهر العدد السادس سنة١٩٩٣ .

١٥) منى عمار ـ الاستثمار الأجنبى المباشر فى ظل المناخ الاستثمارى الجديد للاقتصاد المصرى ـ مجلة قطاع كليات التجارة جامعة الأزهر سنة٢٠٠٨ .

١٦) منى عمار مؤشرات التنمية البشرية فى مصر ـ مجلة قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الأزهر سنة١٩٩٧ .

١٧) نشأت نجيب فرج ـ فجوة الدواء بين الشمال والجنوب ـ الأهرام الاقتصادى سنة١٩٨٩ .

١٨) نور الدين هرمز، يوسف عبود ـ مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ـ المجلد ٢٩ العدد ٢ سنة٢٠٠٧ .

١٩) وليد سليم عبد الحى ـ المكانة المستقبلة للصين فى النظام الدولى ـ مركز الإمارات للبحوث ـ أبو ظبى سنة١٩٩٩ .

٢٠) يمن الحماقى - إطار عام للسياسات الداعمة لدور القطاع الخاص فى التنمية والتشغيل فى الوطن العربى - المنتدى العربى حول الدور الجديد للقطاع الخاص فى التنمية والتشغيل سنة٢٠٠٨ .

د) الرسائل العلمية:

١) عمر فيحان المرزوقى - التبعية الاقتصادية فى الدول العربية وعلاجها فى الاقتصاد الإسلامى - رسالة دكتوراه سنة١٤١٢هـ .

٢) كاظم شبيب الشبيب - معوقات التنمية والاصلاح فى الوطن العربى - رسالة ماجستير سنة٢٠٠٩ .

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1) World Bank, World Development indicators. Different. issues.

2) http://arabic-china.org.ch\china\archive\sssz_2006\2007.

3) Source: united Nations Development program, Human Development Report 2007\2008.

5) Per Fischer prospects Forchina Aussen Politik, Germon foreign affairs review Vol.47, 1996.

6) World Trade organization, International Trade statistics, issues from 1997 – 2007.

7) W. Hosak, Der Einfluss der Grosse der Entwicklungslander auf einige wichtige Determinahten inres wirtschaftlichen wachstums, Eine empirisch – interregionale untersuchung. 1966.

8) Ahmed. A. Doghiem, Technische, Export – und Kapita lhilfeals Mittel zurforderung des wachstums in Entwicklungsland Jern, Munster 1975.

9) United Nations Population fund, The state of world Population 2002.

10) Siehe: J.U. Meyer u.a, Die Zweite Entwick lungs decade der vereinten Nationen, konzept und kritik einer globalen Entwicklungsstrategie, Dusseldorf, 1971.